الجمهورية العربية المتحدة

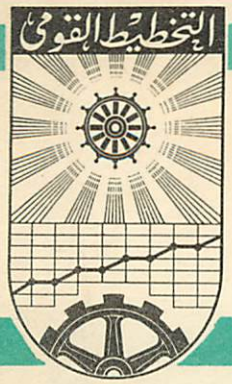

مكتبة وزارة الخزانة
رقم الكتاب ٥٩
تاريخ الورود

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ١٦٥

أهم المصادر الاحصائية فى الجمهورية العربية واستخداماتها على المستوى القومى والفردى

دكتور سليمان نور الدين

٢٥ مارس ١٩٦٢

القاهرة

مكتبة وزارة الخزانة
رقم الكتاب .....
تاريخ الورود _____

١٠١ـ يقوم الأسلوب الاحصائى فى البحث على أساس التحليل الكمى القياسى للظواهر ، وهذا يدعو بالضرورة الى جمع البيانات والاحصاءات اللازمة عن العوامل والعناصر المتعلقة بالمشكلة محل البحث واستخدام الأدوات والأساليب الاحصائية لاستخلاص ماتحويه هذه البيانات من معان وحقائق تكون أساسا لاتخاذ القرارات ووضع السياسات .

وهناك وسيلتين للحصول على البيانات المتعلقة بالظواهر محل البحث :

الأولى : أن يقوم الباحث بجمع البيانات المطلوبة من مصادرها الأولية عن طريق عمل بحث ميدانى يهدف الى جمع البيانات من مفردات المجتمع محل البحث Field Data

الثانية : أن يقوم الباحث بالاستفادة من البيانات والاحصاءات الواردة فى المصادر الاحصائية المتاحة والتى تمثل نتائج البحوث والاستقصاءات الاحصائية التى تقوم بعملها الدولة أو الهيئات للأغراض الاحصائية والتخطيطية البحتة كتعداد السكان ، وبحث ميزانية الأسرة الى آخره أو ذلك النوع من الاحصاءات التى تجمعها الدولة بحكم وظائفها الادارية والرقابية والتى يمكن أيضا الاستفادة منها فى الأغراض الاحصائية . ومن أمثلة ذلك النوع من البيانات تلك التى تتعلق بالمواليد والوفيات أو احصاءات الصادرات والواردات واحصاءات النقود والائتمان .

وقد أشرنا فى المذكرة رقم "٨٨" الى بعض الاعتبارات التى تتعلق بالوسيلة الأولى من وسائل الحصول على البيانات أى عن طريق تصميم البحوث الميدانية ، وسنحاول فى هذه المذكرة أن نعرض بايجاز للوسيلة الثانية التى تقوم على استخدام البيانات الواردة فى المصادر الاحصائية ، وهذا يتطلب بالضرورة أن نستعرض أهم البيانات الاحصائية المتاحة فى الجمهورية العربية ومصادرها وابقاء الضوء على النواحى التالية :

١ـ الكيفية التى تجمع بها هذه البيانات ، والتعاريف المستخدمة فى جمعها ، ومدى شمولها ، ودوريتها ، ومواطن القصور فيها حتى يتعرف مستخدمى هذه البيانات على طبيعتها وامكانيات استخدامها دون خطأ أو تحيز ، اذ لاشك أن تعرف الباحث على النواحى السابقة شرط اساسى لضمان استخدامها استخداما سليما لأغراض البحث والتحليل والتخطيط .

٢ـ المصادر الاحصائية التى تنشر فيها هذه البيانات وأهم الجداول الاحصائية التى تبوب على أساسها البيانات ودورية النشر .

٣- كيفية وحدود استخدام هذه البيانات فى تركيب بعض المقاييس والمؤشرات الاحصائية التى تعكس الاتجاهات العامة التى تسلكها بعض الظواهر الهامة الاجتماعية والاقتصادية وأهمية البيانات فى تركيب الحسابات القومية واستخدامها لأغراض التخطيط على المستوى القومى أو الاقليمى أو على مستوى المشروع .

ويهدف التنظيم الاحصائى الى جمع البيانات التى تصور المجتمع من مختلف نواحيه للتعرف على موارده المادية والبشرية ، موارده الطبيعيه وطاقاته الانتاجية ، واحتياجاته الاستهلاكية من السلع والخدمات ، والتدفقات السلعية والنقدية من قطاعى الانتاج والاستهلاك والقطاعات الوسيطة ، وعليه يمكن تقسيم الاحصاءات المتاحة الى الأقسام التاليه تبعا لطبيعة البيانات التى تغطيها هذه الاحصاءات :

١- احصاءات السكان والقوة العاملة Population and labour-Force Statistics

٢- احصاءات الاستهلاك العائلى Housc-hold Consumption Statistics.

٣- احصاءات الانتاج Production Statistics.

٤- احصاءات التجارة والتبادل Trade Statistics.

ويعتمد الاستخدام السليم لهذه البيانات الاحصائية فى أغراض البحث والتخطيط على دعامتين أساستين :

الأولى : توفر الدقة والشمول . فبقدر مايتوفر بهذه البيانات من دقة وشمول بقدر مانزداد امكانياتنا على استخلاص النتائج السليمة واتخاذ القرارات الحكيمة ونجاح أسلوب التخطيط والتوجيه فى تحقيق الأهداف المرجوة .

الثانية : استخدام المنطق السليم فى تفسير هذه البيانات وعدم تحميلها أكثر مما تحتمل من معان .

١٠٢ - احصاءات السكان والقوة العاملة :

يقصد بالاحصاءات السكانية مجموعة البيانات والمعلومات التى تجمع عن السكان بصفتهم أفراد فى المجتمع لتصور خصائصهم ومعالمهم ، وما يمر بهم من أحداث حيوية هامة كالميلاد والوفاة والزواج والطلاق والأمراض لما لهذه الأحداث من آثار تؤثر على معدل تزايد السكان أو تناقصهم ، كما تنعكس آثرها على التركيب الاجتماعى والاقتصادى لهذا المجتمع ، ونظرا لاتصال هذه الاحصاءات بحياة الانسان فقد يطلق عليها الاحصاءات الحيوية ، Vital Statistics

ونظرا لارتباط النواحى الحيوية بالنواحى الاجتماعية والاقتصادية للأفراد ، فقد تتسع هذه الاحصاءات لتشمل المعلومات التى تجمعها الدولة أو الهيئات عن بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للسكان حتى يمكن دراسة هذه النواحى وعلاقتها بالجانب الحيوى لهم ،

وتحتل الاحصاءات السكانية أهمية متزايدة ولا سيما فى الدول التى تأخذ بمبدأ التوجيه والتخطيط كالجمهورية العربية المتحدة ، فالتخطيط موازنة حسابية بين الموارد المتاحة مادية وبشرية حالية ومستقبلة ، والاحتياجات المطلوبة للمجتمع من سلع وخدمات حالية ومستقبلة ، ولن يكون التخطيط سليما وناجحا ومحققا لاهدافه الا اذا توافرت للهيئات التخطيطية البيانات الاحصائية عن مختلف نواحى المجتمع ومن بينها الاحصاءات السكانية ، فعلى ضوء هذه الاحصاءات يمكن للدولة أن تتعرف من ناحية على مقدار الموارد البشرية المتاحة كما ونوعا ، وعليها تتوقف قدرة المجتمع على التطور والانتاج ، ومن ناحية أخرى تعيد هذه الاحصاءات فى التعرف على مدى احتياجات هذا المجتمع من السلع والخدمات ، فالفرد فى المجتمع له صفتان أو وظيفتان صفته كمنتج يساهم بمجهوده البشرى فى الانتاج ، وصفته كمستهلك يحتاج الى قدر أدنى من السلع والخدمات يرغب فى الاستزادة منها ليرفع من مستوى اشباعه ورفاهيته ، ومن هنا يتضح لنا أهمية الاحصاءات السكانية فى ميدان التخطيط القومى وفى تحقيق الموازنة بين ماهو موجود وما هو مطلوب ، وكيفية رسم السياسات السكانية وتخطيط القوى البشرية المتاحة بما يحقق نموا متوازنا للاقتصاد القومى ،

٢٠٢ـ مصادر الاحصاءات السكانية والقوة العاملة :

وتعتمد الدولة للحصول على البيانات الاحصائية المتعلقة بالسكان على مصادر أساسية أهمها :

١ـ تعداد السكان ـ الذى تقوم بعمله الدولة على فترات دورية Population Census.

٢ـ احصاءات التسجيل ـ التى تجمعها الدولة عن طريق الزام الأفراد قانونا بتسجيل رسمى لمواليدهم ووفياتهم وزواجهم وطلاقهم الى آخره من الأحداث الحيوية الهامة .

٣ـ البحوث التى تقوم بها الدولة ـ أو الهيئات المختلفة كبحث حصر القوى العاملة .

وسنعرض فيما يلى لماهية هذه المصادر وطبيعة البيانات الواردة فيها ، والمقاييس الاحصائية المستخلصة منها واستخداماتها فى أغراض البحث والتحليل .

٣٠٣ـ تعداد السكان Population Census

١٠٣٠٣ـ تعداد السكان هو حصر شامل لجميع الأفراد الاحياء فى المجتمع فى وقت معين ، تجمع فيه بيانات مختلفة عن بعض الظواهر الحيوية والاجتماعية والاقتصادية التى تتعلق بهؤلاء الأفراد ، فتعداد السكان اذن عبارة عن صورة فوتوغرافية ساكنة تمثل حالة المجتمع فى وقت معين . وقد عمل أول تعداد بالمعنى الحديث فى مصر فى سنة ١٨٨٢ ثم عمل آخر فى سنة ١٨٩٧ واستمر عمله كل عشر سنوات حتى سنة ١٩٤٧ ثم أجل تعداد سنة ١٩٥٧ الى سنة ١٩٦٠ لاعتبارات مختلفة .

١٠٢٠٢ـ خصائص التعداد :

يتميز التعداد بمعناه الحديث ـ بخصائص معينة يجب توفرها حتى يعطى صورة سليمة عن حالة المجتمع وأهم هذه الخصائص هى :

١ـ شمول التعداد : لجميع الأفراد فى المجتمع أى أن اطار البحث يتحدد على أساس جمع البيانات من جميع الأفراد الموجودين داخل حدود الدولة . مع ضمان عدم العد المزدوج لبعض الأفراد أو اهمال عدد بعض الأفراد .

٢- أن يمثل التعداد حالة المجتمع فى تاريخ معين ووقت معين . فتحديد الوقت والتاريخ هو السبيل الطبيعى للتعرف على صورة ساكنة لمجتمع متحرك متغير . ويحدد هذا التاريخ فى وقت عادى خلال السنة غير متأثر بظروف استثنائية تدعو الى انتقال السكان من محال اقامتهم الأصلية .

٣- يجب أن تتوفر فى تعداد السكان صفة الدورية حتى تتحقق الفائدة المرجوة منه ، فبمقارنة نتائج التعدادات على فترات زمنية يمكن دراسة التطور الذى يطرأ على حالة السكان فى المجتمع والتعرف على نواحى التقدم أو التأخر فيه .

٤- وأخيرا وليس آخرا يجب تأكيد سرية البيانات التى تجمع من السكان لضمان الحصول على بيانات صحيحة يمكن الاطمئنان اليها .

٢٠٢٠٢- بعض القواعد الأساسية المتبعة فى تعداد السكان :

يتوقف تحديد الأسس التى يتم على أساسها عملية التعداد على اعتبارات مختلفة أهمها درجة تركز السكان أو تشتتهم ، ودرجة تعرض السكان لعوامل الحركة أو التغير ، التكوين الثقافى والاجتماعى للسكان ومقدار الموارد المتاحة لاجراء عملية التعداد وسنتناول فيما يلى مناقشة بعض القواعد والأساليب التى يتم على أساسها تعداد السكان :

١- أساس العد : يتم عد السكان على أساس احدى طريقتين : الطريقة الفعلية ، والطريقة النظرية ، ووفقا للطريقة الفعلية يتم حصر السكان حسب مكان وجودهم ساعة التعداد بغض النظر عن محال اقامتهم الأصلية . أما على أساس الطريقة النظرية فيتم حصر السكان حسب محال اقامتهم الأصلية بغض النظر عن أماكن وجودهم وقت التعداد .

ولكل من الطريقتين مزاياها وعيوبها - فالطريقة النظرية لاشك أدق فى تصويرها للتوزيع الجغرافى للسكان ولا سيما اذا كان المجتمع يتعرض لتحركات مكانية مستمرة ، وبالتالى يمكن الاعتماد عليها فى رسم السياسات الخاصة بتقديم

الخدمات الصحية أو التعليمية أو انشاء المرافق العامة فى المناطق الجغرافية طبقا للتوزيع الحقيقى للسكان فيها .

أما الطريقة الفعلية وهى المتبعة فى أخذ التعداد فى الجمهورية العربية المتحدة ، فتمتاز ببساطتها وسهولتها لأنها لاتحتاج الا الى حصر الأفراد حسب مكان وجودهم مما يقلل من احتمالات العد المزدوج ـ الا أنه يعاب على الطريقة الفعلية أنها قد تعطى صورة غير حقيقية عن التوزيع الجغرافى للسكان مع أهمية ذلك التوزيع لأغراض التخطيط الأقليمى .

٢ـ وحدة العد : تعرف وحدة العد فى تعداد السكان على أنها كل شخص على قيد الحياة داخل حدود الدولة وقت أخذ التعداد . والحكمة فى اختيار الفرد كوحدة واحدة ، وذلك لأن البيانات التى تجمع عن السكان مطلوبة بصفة فردية ، وهذا لايمنع من جمع البيانات بالنسبة للأسرة كلها ، وبهذا تصبح الأسرة هى وحدة الحصر وتعرف الأسرة على أنها مجموعة الأفراد الذين يسكنون ويشتركون معا ويشتركون فى المأكل والمسكن ويدخل ضمن أفراد الأسرة الخدم والنزلاء الموجودين فى المسكن ليلة التعداد . أما نزلاء المساكن العامة كالفنادق مثلا فيخصص له استمارات وسجلات خاصة .

٣ـ طريقة جمع البيانات : تجمع البيانات فى التعداد عن طريق ملء رب الأسرة لاستمارة عائلية لجميع البيانات عن جميع أفراد الأسرة .

٣٠٢٠٢ـ أنواع الأسئلة التى تشملها استمارة التعداد والغرض من كل سؤال :

تحوى استمارة التعداد على مجموعة من الأسئلة تهدف الى معرفة بعض الخصائص والصفات التى تتعلق بسكان المجتمع ، ويعمل تصميم استمارة الأسئلة بناء على الرغبات التى تبديها الهيئات الحكومية والعلمية المختلفة والتى تهتم باستخدام نتائج التعداد فى توجيه سياستها أو لأغراض الدراسة والتحليل . ويراعى فى تصميم الاستمارة اعتبارات أساسية أهمها :

وضوح الأسئلة ـ وضع التعاريف اللازمة ـ ووحدات القياس المستخدمة ـ توضيح الاحتمالات المختلفة للاجابة على السؤال ، وعدم وضع أسئلة لايتوقع الحصول على اجابات صحيحة عنها أو لاينتظر الاستفادة منها فى أغراض التحليل .

وسنعرض فيما يلى لأهم البيانات المطلوبة فى استمارة التعداد وأهم الأغراض المستهدفة من جمعها :

ا ـ عدد الأفراد :

ويفيد هذا البيان فى الحصول على العدد الكلى للسكان وتوزيعهم الجغرافى ومن دراسة هذا التوزيع يمكن الربط بين السكان وموارد الثروة فى المناطق المختلفة . كما أن تتبع تطور هذا التوزيع من وقت لآخر يعكس تيارات الهجرة الداخلية من المناطق الجغرافية . فمن جدول (١٠٢) يمكن أن نتبين الزيادة النسبية فى سكان المحافظات سنة ١٩٦٠ مقارنة بسنة ١٩٤٧ على حساب النقص النسبى فى سكان الاقليم ، وهذا يمكن ارجاعه بطبيعة الحال الى التطور الصناعى فى الفترة الأخيرة .

جدول ١٠٢

التوزيع الجغرافى الاجمالى للسكان فى الجمهورية العربية المتحدة

سنة ١٩٦٠ مقارنة بسنة ١٩٤٧

المنطقة	عدد السكان بالمليون		التوزيع النسبى ٪	
	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٤٧	١٩٦٠
وجه بحرى	٨ر٢	١٠ر٩	٤٤	٤٢
وجه قبلى	٧ر٢	٩ر٢	٣٨	٣٦
المحافظات الرئيسية (*)	٣ر٤	٥ر٦	١٧	٢١
مناطق الحدود	٠ر٢	٠ر٣	١	١
المجموع	١٩ر٠	٢٦ر٠	١٠٠	١٠٠

ويعتبر التوزيع الجغرافى للسكان أساسا هاما ترتكز عليه الدولة فى وضع سياسة التخطيط الاقليمى من حيث توزيع الصناعات وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والاسكانية طبقا لاحتياجات المناطق ٠

٢ـ النوع والسن :

ويهدف هذا السؤال الى تقسيم السكان الى ذكور واناث وتوزيعهم على الأعمار المختلفة ويعرف ذلك بالتركيب العمرى للسكان Age Composition وهو أحد الخصائص المميزة للمجتمعات السكانية ٠

وفيما يلى صورة لتركيب السكان العمرى فى الجمهورية العربية المتحدة من واقع بيانات تعداد سنة ١٩٤٧ نظرا لعدم توفر بيانات السن بالنسبة لتعداد سنة ١٩٦٠ حتى الآن ٠

جدول ٢٠٢

عدد السكان بالملايين

فئات السن	ذكور	اناث	جملة
أقل من ١٥ سنة	٣ر٦	٣ر٦	٧ر٢
١٥ وأقل من ٤٥	٤ر٢	٤ر٣	٨ر٥
٤٥ وأقل من ٦٥	١ر٣	١ر٣	٢ر٦
٦٥ فما فوق	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٧
المجموع الكلى	٩ر٤	٩ر٦	١٩ر٠

وتعكس آثار التركيب العمرى للسكان على كثير من النواحى الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ٠ فالمجتمع الذى يتميز بوجود نسبة كبيرة من سكانه فى سن الشباب يكون غالبا أقدر على النمو والزيادة عن طريق زيادة قدرته على التوالد والانجاب ٠ كما أن سكانه (بحكم وجود نسبة كبيرة منهم فى سن الشباب) يكونون غالبا أقل تعرضا

للوفاة . ويحدد التركيب العمرى للسكان مدى العبء الاقتصادى الملقى على عاتق العاملين من أفراده - أى من فى سن العمل فى توفير احتياجات مجموع السكان فى المجتمع . ويقاس هذا العبء بنسبة المجموع الكلى للسكان الى عدد السكان الذين فى سن العمل .

ويعتبر التركيب العمرى للسكان من أهم النتائج التى نحصل عليها من التعداد اذ تعتمد عليه الدولة فى عمليات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى . فعلى أساس هذا التركيب يمكن تقدير الموارد البشرية الحالية والمستقبلة اللازمة لتنمية الانتاج ، وعلى أساسه أيضا يمكن تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلة من الخدمات التعليمية والصحية واعانات الشيخوخة والتأمين الاجتماعى ... الخ من الخدمات الاجتماعية اللازمة للأفراد .

٣- النشاط الاقتصادى Economic Activity :

من البيانات الأساسية الهامة التى تجمع فى تعداد السكان البيانات المتعلقة بالنشاط الاقتصادى للسكان حتى تكمل الصورة المطلوبة عن حالة المجتمع من مختلف نواحيه وزواياه . فالتركيب العمرى للسكان لايبين الا الناحية الكمية فى الموارد البشرية المتاحة فى المجتمع بينما أن البيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادى للسكان تهدف الى معرفة الناحية النوعية لهذه الموارد لأهميتها فى توجيه هذه الموارد توجيها سليما فمن هذه البيانات يمكن التعرف على التركيب الحرفى للسكان أى توزيعهم حسب الحرف والمهن المختلفة ومدة مزاولتهم للمهنة حتى يمكن الحكم على مدى كفاية عدد المشتغلين بحرفة أو مهنة معينة - كما ونوعا - لمقابلة الطلب الحالى أو المستقبل على خدمات هذه الحرفة أو المهنة . وعلى ضوء هذه الدراسة تبنى عملية تخطيط القوى العاملة وما يتبعها من توجيه لسياسة التعليم والتدريب المهنى على المستوى القومى أو المستوى الاقليمى . وبالاضافة الى هذه البيانات الخاصة بالحرفة أو المهنة تجمع بيانات عن نوع النشاط الاقتصادى الذى يعمل به الفرد أى اذا كان يعمل فى الزراعة أو فى الصناعات الاستخراجية أو فى صناعات كهربائية أو فى قطاع الخدمات الى آخره من التقسيمات المتعلقة بالنشاط الاقتصادى وذلك بالنسبة لكل محافظة وبالنسبة للقطر كله .

وتهدف هذه البيانات الى معرفة الهيكل الانتاجى في المجتمع وتطوره وتوزيع السكان على الصناعات المختلفة حتى نعرف نصيب كل صناعة فى توفير فرص العمل والانتاج للسكان ومقارنة انتاجية العمل فى الصناعات المختلفة ووضع السياسات التى تؤدى الى اعادة توزيع السكان على الأنشطة المختلفة عن طريق سحب الفائض من العمال فى الصناعات ذات انتاجية العمل المنخفضة الى الصناعات ذات الانتاجية المرتفعة لتحقيق نوع من التوازن فى مستويات الأجور والدخول والقضاء على البطالة المقنعة Disguised unesshloyment.

ويدخل ضمن البيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادى للسكان مايجمع عن الحالة العملية للسكان وقت التعداد وهذه تشمل حالات مختلفة : اذا كان يعمل لدى الغير بأجر كالعامل والموظف ، يعمل لدى زوجه بدون أجر كزوجات العمال الزراعيين، يعمل لدى الغير بدون أجر كالمحاسب تحت التمرين ، يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا صاحب عمل ويديره ويستخدم آخرين أو لايعمل ويبحث عن عمل أى متعطل ، لايعمل ولا يبحث عن عمل أى زاهد فى العمل كأصحاب الأملاك ، أو لايعمل لأنه غير قادر على العمل أى عاجز كذوى العاهات . ومن هذه البيانات يمكن توزيع السكان حسب حالتهم العملية والتعرف على هيكل العمالة فى المجتمع وعدد المتعطلين فى كل مهنة وفى كل صناعة حتى يمكن رسم سياسة فعالة للاستفادة من هذه الطاقات البشرية المعطلة .

٤- الحالة التعليمية :

الغرض من البيانات الخاصة بالحالة العلمية هو تقسيم السكان الى أميين ، ويقرأون ويكتبون ، أو ذوى مؤهلات معينة وذلك للتعرف على درجة الأمية بين السكان فى المناطق المختلفة ومدى توفر أفراد ذوى مؤهلات معينة ودراسة العلاقة بين الحالة العلمية وبين ظواهر أخرى كالمهنة أو النشاط الاقتصادى أو الحالة العملية ورسم السياسة التعليمية طبقا لما تظهره هذه الدراسات .

٥- بيانات عن بعض الظواهر الحيوية :

وتشمل هذه بيانات عن الحالة الزوجية وقت التعداد لمعرفة توزيع السكان حسب

الحالة المدنية (متزوجون ـ أرامل ـ مطلقون ـ أو لم يسبق لهم الزواج) وهـذه البيانات لها أهميتها فى الدراسات الحيوية للسكان ٠ كما تشمل هذه البيانات أسئلة عن عدد المواليد الذى انجبتهم السيدات المتزوجات وقت التعداد وطول مدة الزواج وتستخدم هذه البيانات فى دراسة الخصوبة الزوجية لما لها من تأثير وارتباط بمعدلات نمو السكان عن طريق المواليد ٠

٦ـ وبالاضافة الى البيانات السابقة تجمع بيانات أخرى عن الديانة ومحل الميلاد والعاهات لاستبعاد ذوى العاهات الغير قادرين على العمل عند تحديد قوة العمل البشرية المتاحة ٠ كما تجمع بيانات عن عدد غرف المسكن للاستدلال على مستوى الحالة السكنية للأفراد لارتباطها بمستوى المعيشة فى المجتمع ٠

من العرض السابق يتبين لنا تعدد الأغراض التى تخدمها بيانات التعداد فى عمليات التخطيط ورسم السياسات سواء على المستوى القومى أو الفردى وسنعرض فيما بعد لبعض الاستخدامات الرقمية والمقاييس الاحصائية التى يمكن استخلاصها من بيانات التعداد ٠

وتنشر نتائج التعداد بصورة تفصيلية فى عدة مجلدات يخصص لكل محافظة مجلد علاوة على مجلد يحوى النتائج على مستوى القطر كله ٠

١٠٣ـ احصاءات التسجيل ٠ Registeration Statistics

يقصد باحصاءات التسجيل البيانات التى تقوم بجمعها واعدادها الدولة أو الهيئات بناء على الزام قانونى من الدولة على جميع الأفراد بتسجيل بعض الحوادث الهامة فى حياتهم كميلاد طفل أو حدوث وفاة أو زواج أو طلاق ٠

وتختلف احصاءات التسجيل فى طبيعتها عن تعداد السكان ـ فالأخير يعطى صورة ساكنة عن حالة المجتمع فى وقت معين ٠ بينما احصاءات التسجيل تصور التغيرات فى بعض الظواهر الحيوية الهامة التى يتعرض لها سكان المجتمع على مر الوقت كالميلاد أو الوفاة وسنعطى فيما يلى عرضا موجزا لأهم احصاءات التسجيل والبيانات الواردة فيها :

١٠١٠٣ - احصاءات المواليد :

يتم تسجيل المواليد عادة لدى الجهات الادارية المعتمدة من الدولة كمكاتب الصحة أو الصيارفة أو العمد عن طريق ملء استمارات أو شهادات تدون فيها بيانات عن اسم الطفل ، نوعه (ذكر أو انثى) ، اسم الوالد ، جنسيته وديانته ، مهنته ومحل اقامته وتطلب نفس البيانات بالنسبة للأم وفى بعض الجهات التى بها مكاتب صحة تطلب بيانات اضافية عن عمر الوالدين ، مدة المعاشرة الزوجية ، عدد الأولاد السابقين للأم . وتجمع هذه البيانات الاضافية للأغراض الاحصائية والتحليلية .

ومن البيانات السابقة يمكن معرفة عدد المواليد الذى انجبتهم السكان فى فترة معينة ويمكن تقسيم المواليد حسب المناطق الجغرافية وحسب الديانة والجنسية وحسب مهنة الأب الى آخره من التوزيعات التى لها أهميتها فى دراسة العوامل المؤثرة على ظاهرة المواليد.

وتعانى احصاءات المواليد فى مصر من بعض النقص أهمها عدم دقة التسجيل ، واهمال البعض تسجيل مواليدهم فى بعض الجهات التى ليس بها مكاتب صحة ويرجع ذلك الى عوامل الجهل . ولكن مما لاشك أن الارتفاع المضطرد فى مستوى التعليم وتقدم الوعى الاحصائى من شأنه أن يقلل من تأثير هذه العوامل على مر الزمن مما يزيد من مستوى الدقة فى التسجيل . ولذلك يجب على الباحث أن يراعى عامل التطور فى مستوى الدقة فى بيانات المواليد عند استخدامه لهذه البيانات عند عمل المقارنات الزمنية . كما يعاب على هذه الاحصاءات عدم شمول بعض البيانات التى تجمع لجميع مناطق القطر كالبيانات الخاصة بعمر الوالدين التى سبق أن أشرنا اليها .

٢٠١٠٣ - احصاءات الوفيات :

يلزم القانون الأفراد بالتبليغ عن حدوث وفاة ، ويتم التسجيل لدى الجهات الادارية المعتمدة وتجمع بيانات عن اسم المتوفى - نوعه - سنة - محل اقامته - صناعته - جنسيته وديانته . ثم نوع المرض والسبب الذى ترتبت عليه الوفاة .. من هذه البيانات يمكن معرفة عدد الوفيات حسب المناطق المختلفة وحسب السن والنوع وحسب الوفاة حتى يمكن دراسته وتتبع العوامل المؤثرة على معدل الوفيات ومقارنة هذه المعدلات فى المناطق المختلفة .

٣٠١٠٣ـ احصاءات الزواج والطلاق :

ومن احصاءات التسجيل التى تتصل اتصالا مباشرا بالجانب الحيوى والاجتماعى للسكان الاحصاءات الخاصة بالزواج والطلاق نظرا لتأثير تلك الظاهرتين على معدلات نمو السكان عن طريق المواليد . وأهم البيانات المطلوبة عند تسجيل الزواج هى : محل الاقامة ـ مكان الزواج ـ عمر الزوجين ـ عدد مرات الزواج الحالى أو السابق ـ عدد الأولاد من الزواج السابق ـ الديانة والجنسية .

أما بالنسبة للطلاق فأهم البيانات المطلوبة هى ـ مكان الطلاق ـ عمر المطلقين ـ طول الحياة الزوجية ثم سبب الطلاق .

وبجانب الأغراض الادارية والقانونية التى تخدمها هذه البيانات فانها تخدم أيضا الأغراض الاحصائية المتعلقة بتحليل هذه البيانات وتقسيم حالات الزواج حسب عمر الزوجين للتعرف على اتجاه السكان نحو التبكير أو التأخر فى الزواج وتقسيم حالات الزواج حسب المنطقة الجغرافية والديانة والجنسية . كما توزع حالات الطلاق حسب عمر المطلقين وحسب طول الحياة الزوجية وحسب سبب الطلاق للتعرف على أسباب انفصام الحياة الزوجية الى آخره من التقسيمات التى تخدم أغراض التحليل والدراسة فى الميدان الاجتماعى .

وبالاضافة الى احصاءات التسجيل السابقة تقوم الجهات الصحية بجمع بيانات عن الأمراض المعدية بناء على تشريع قانونى يلزم الأفراد بالابلاغ عن حالات الأمراض المعدية . وترجع أهمية هذه الاحصاءات الى ارتباطها المباشر بمستوى الحالة الصحية ومعدلات الوفيات فى المجتمع .

غير أنه يلاحظ أن هناك ميل متزايد من الأفراد فى مصر نحو الاهمال فى التبليغ عن حالات الأمراض المعدية نتيجة للتطور الاجتماعى والاقتصادى وزيادة اعتماد الأفراد على العلاج الخاص مما يؤثر الى حد كبير فى درجة شمول هذه الاحصاءات .

وتنشر البيانات المتعلقة باحصاءات التسجيل فى نشرات تفصيلية خاصة بالاحصاءات الحيوية تصدرها مصلحة الاحصاء وهى النشرة الاسبوعية والربع سنوية والسنوية للمواليد والوفيات

والزواج والطلاق . كما يمكن الرجوع الى هذه الاحصاءات بصورة اجمالية فى الاحصاء السنوى العام واحصاء الجيب اللذين تصدرهما المصلحة .

١٠٤ـ احصاءات القوة العاملة :

أوضحنا فيما سبق أهمية البيانات التى تجمع فى تعداد السكان عن هيكل العمالة فى المجتمع وارتكاز الدولة على هذه البيانات فى تخطيط القوى العاملة . وبالرغم من شمول هذه البيانات لجميع السكان ـ حيث أن تجمع على أساس الحصر الشامل ـ الا أن عدم ثبات التعاريف المستخدمة فى جمع البيانات يقلل من امكانيات مقارنة هذه البيانات من تعداد لآخر . كما أن طول الفترة بين كل تعدادين لاتتفق مع الاحتياجات الفعلية لهذه البيانات لاغراض التخطيط . فهناك تغيرات مستمرة قصيرة لأجل فى قوة العمل وأنماطه المختلفة لابد للهيئات المخططة أن تتعرف عليها أولا بأول حتى تتحقق الفائدة المرجوة من جمع هذه البيانات لرسم السياسات المتعلقة بالموارد البشرية للمجتمع واستخداماتها . وقد استشعرت الدولة ضرورة توفر بيانات تصور حالة العمالة على فترات دورية قصيرة . فقامت اللجنة المركزية للاحصاء منذ نوفمبر ١٩٥٧ باجراء بحث ميدانى عن القوة العاملة على النطاق القومى من واقع عينة من الأسر تجمع فيه البيانات اللازمة عن القوة العاملة فى دورات متتابعة خلال السنة حتى يمكن اظهار التغيرات الموسمية فى حالة العمالة وهيكلها ويهدف البحث الى دراسة النواحى التالية :

١ـ قياس القوة البشرية للمجتمع Man-Power. وقوة العمل فيه Labour Force والقوة البشرية هو ذلك الجزء من السكان الذى يمكن الاستفادة منه فى العمل المنتج ويخرج منه الأفراد الغير قادرين على العمل والأطفال أقل من ٦ سنوات وكبار السن فوق ٦٥ سنة مادامو لايمارسون عملا منتجا مثمرا . أما قوة العمل فهى مجموع الأفراد الذين يعرضون عملهم فى سوق العمل أى الذين يساهمون بمجودهم الذهنى والجسمانى فى أى عمل يتصل بانتاج السلع والخدمات سواء أكانوا مشتغلين فعلا وقت الحصر ، أو عاطلين مع رغبتهم فى العمل وقدرتهم عليه .

٢ـ التوزيع الجغرافى والنوعى والعمرى والحرفى والصناعى للمشتغلين .

٣- قياس حجم البطالة وأنماطها المختلفة والتغيرات الموسمية فيها . وقد تم فى أغسطس عام ١٩٦٠ ثلاثة عشر دورة . وقد عدل تصميم البحث اعتبارا من ابريل عام ١٩٦١ - فأضيفت أسئلة عن الأجور وعدد ساعات العمل كما عدلت طريقة أخذ العينة بحيث يمكن جمع بيانات من كل محافظة على حدة حتى يمكن الاستفادة من هذه البيانات لأغراض التخطيط الاقليمى ليتفق مع التنظيم الجديد للحكم المحلى .

وفيما يلى أمثلة لبعض نتائج احصاء القوة العاملة وهى تمثل التوزيع النسبى للمشتغلين فى كل منطقة حسب النشاط الاقتصادى وذلك من واقع نتائج دورة أغسطس عام ١٩٦٠ (*)

جدول ١٠٤

توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادى من واقع حصر القوة العاملة فى أغسطس عام ١٩٦٠

	الزراعة	الصناعة	التجارة والنقل	النشاط الحكومى	خدمات	الجملة
القاهرة	٣٢	٢٣٤	٢٢٨	١٥٨	٢٣٢	٨٨٦
الاسكندرية والقنال والسويس	٣٨	١٢٦	١٣٦	٤٨	٨٣	٤٣٢
عواصم المحافظات والمراكز الكبيرة	٤٧	١٠٦	١١٨	٥١	١٢٥	٤٤٧
عواصم المراكز الصغيرة	٨١	٣٠	٥٤	١٨	٤٤	٢٢٧
القرى الكبيرة	٢٤٦	٢٥	٣٢	١١	٢٥	٣٣٩
القرى الصغيرة	٢٧٢٦	١١٣	٢٢٠	١٣١	٢٠٩	٣٤١٣
الجملة	٣١٧٠	٦٤٤	٧٨٨	٤١٧	٧١٨	٥٧٤٤
النسبة المئوية %	٥٥ر٢	١١ر٢	١٣ر٧	٧ر٣	١٢ر٦	١٠٠ %

(*) اللجنة المركزية للاحصاء " مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية " مايو سنة ١٩٦١ ص ٥٤

ويتضح من الجدول السابق أن النشاط الزراعى لايزال يستوعب الأغلبية العظمى من المشتغلين وان كانت نسبة المشتغلين في الزراعة قد انخفضت من ٥٨ ٪ من واقع نتائج تعداد سنة ١٩٤٧ الى ٥٥ر٢ ٪ من واقع نتائج حصر القوى العاملة فى اغسطس ١٩٦٠

وتنشر نتائج احصاء القوة العاملة فى نشرات خاصة تصدرها اللجنة المركزية للاحصاء تشمل نتائج الدورات المتابعة .

٢٠٤ - احصاءات الأجور :

ترتبط احصاءات الأجور ارتباطا وثيقا باحصاءات العمل باعتبار أن الأجر هو العائد الذى يحصل عليه الفرد نظير مساهمته فى الانتاج . كما أن التغير فى مستويات الأجور ترتبط اى حد كبير بالتغيرات فى المعروض والمطلوب من أنواع العمل المختلفة وعليه فان أى تخطيط للقوى العاملة لابد وأن تقترن بدراسة مستويات الأجور لتحقيق التوازن المنشود بين المعروض من أنواع العمل المختلفة والطلب عليها .

وتتوافر احصاءات الأجور فى الجمهورية فى الاحصاء الدورى التى تقوم به الدولة منذ سنة ١٩٤٢ كل ستة شهور على أساس عينة حجمها ٢٥٪ من المؤسسات التى يعمل بها ١٠ أشخاص فأكثر ، وقد عدل اطار البحث اعتبارا من يوليو سنة ١٩٢٩ بحيث يشمل المؤسسات التى يشتغل بها ٥ فأكثر وتمثل هذه حوالى ٨ ٪ من جملة المؤسسات تضم حوالى ٤٩ ٪ من مجموع المشتغلين بها . وتقرر أن يجرى الاحصاء على أساس هذا المستوى من الشمول مرة كل ثلاث سنوات بجانب الاحصاء الدورى الذى يتم كل ستة شهور .

وتنشر نتائج هذه الاحصاءات فى نشرة خاصة تصدرها مصلحة الاحصاء تحت عنوان " احصاء الأجور وساعات العمل "

١٠٥ - بعض المؤشرات والمقاييس السكانية Demographic Measures and Indices

استعرضنا فيما سبق أهم البيانات التى تجمع فى ميدان الاحصاءات السكانية ، وأوضحنا طبيعة هذه البيانات ومدى شمولها ، ونواحى القصور فيها حتى يتعرف مستخدمى

هجذه البيانات على امكانيات استخدامها استخداما سليما فى البحث والتحليل ٠ وللاستفادة من هذه البيانات ـ سواء لأغراض التخطيط على المستوى القومى أو الفردى أو على مستوى القطر أو مستوى المحافظات ـ يحتاج الأمر الى استخدام بعض الأساليب والادوات الاحصائية لتحليل هذه البيانات لمعرفة ماتحويه من معانى وما تدل عليه من اتجاهات عامة ومتابعة التطور الذى تمر به هذه الظواهر على مر الزمن والأسباب والعوامل الكامنة وراء هذا التطور ٠

وتختلف الأدوات والأساليب الاحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات تبعا لغرض البحث والأهداف المطلوبة من التحليل ، فقد يقتصر التحليل على عمل التوزيعات التكرارية البسيطة التى تمثل توزيع ظاهرة معينة فى المجتمع كتوزيع السكان حسب فئات السن (جدول ٢٠٢) ، أو توزيع السكان حسب النشاط الصناعى (جدول ١٠٤) أو التوزيعات التكرارية المزدوجة التى تعكس طبيعة العلاقة بين ظاهرتين ٠

وقد يمتد التحليل الاحصائى الى تحليل هذه التوزيعات وحساب المتوسطات التى تدل على اتجاه ظاهرة معينة ودرجة الاختلاف أو التباين بين مفردات المجتمع فيما يتعلق بهذه الظاهرة ليكون أساسا للتمييز بين المجتمعات المختلفة والتعرف على خصائصها ٠

كذلك قد يتسع مدى التحليل الاحصائى الى تركيب بعض المقاييس والمؤشرات السكانية لتستدل منها على الاتجاهات العامة للظواهر السكانية ٠ وسنعرض فيما يلى لبعض الاستخدامات الرقمية والمقاييس الاحصائية مع اشارة موجزة الى دلالة هذه المقاييس ونواحى القصور فيها ٠ مع ملاحظة أن طريقة تركيب هذه المقاييس يمكن أن تكون نموذجا يحتذى به فى التحليل الاحصائى للظواهر الأخرى خارى ميدان الدراسات السكانية ٠

١٠١٠٥ـ كثافة السكان وكثافة السكن :

يقصد بكثافة السكان Population Density درجة تركزهم وتزاحمهم فى المناطق التى يسكنون بها وتقاس على أساس بيانات التوزيع الجغرافى للسكان وذلك بقسمة عدد السكان فى المنطقة فى سنة معينة على مساحة المنطقة بالكيلومتر المربع فى نفس السنة ٠

$$\text{كثافة السكان} = \frac{\text{عدد السكان في المنطقة}}{\text{مساحة المنطقة بالكيلو متر المربع}}$$

فمثلا كثافة السكان فى الجمهورية العربية سنة ١٩٦٠

$$\frac{٢٦٫٠٠٠٫٠٠٠}{٤٠٫٠٠٠} = ٦٥٠ \text{ نسمة}$$

ويلاحظ أن المساحة المحسوبة هى مساحة المناطق المأهولة بالسكان أى باستبعاد الصحارى حتى لايعطى المقاييس اتجاهات مضللة عن درجة ازدحام السكان وفيما يلى درجة كثافة السكان فى بعض المحافظات من واقع البيانات لتعداد سنة ١٩٦٠

جدول ١٠٣٠٣

كثافة السكان فى بعض المحافظات سنة ١٩٦٠

	البحيرة	المنوفية	الجيزة	بنى سويف	القاهرة	الاسكندرية
المساحة بالألف كيلومتر مربع	٤٫٦	١٫٥	١٫٠	١٫٣	٠٫٥	٠٫٣
عدد السكان بالمليون	١٫٧	١٫٣	١٫٣	٠٫٩	٣٫٣	١٫٥
كثافة السكان	٣٧٠	٩٠٠	١٣٣	٦٦١	١٦٧٣	٥٠٤

ويتضح من الجدول السابق مدى التباين بين المحافظات المختلفة من حيث كثافة السكان ويفيد هذا المقياس فى رسم سياسة التخطيط الاقليمى عامة وسياسة التهجير الداخلى بوجه خاص .

أما كثافة السكن فيقصد بها درجة تركز ازدحام السكان داخل المدن ، وتقاس كثافة السكن فى احدى المدن أو احدى الأحياء كالآتى :

$$\text{كثافة السكن} = \frac{\text{عدد السكان فى المدينة فى وقت معين}}{\text{عدد الحجرات السكنية فى نفس الوقت}}$$

أى أن كثافة السكن تدل على نصيب الحجرة من الأفراد ويعتبر هذا المقياس دليل على مدى الارتفاع أو الانخفاض فى مستوى معيشة الأفراد فى هذه المدينة ، وهذا المقياس له أهميته فى الأبحاث الخاصة بالحالة الصحية والدراسات الاجتماعية عموما .

٢٠١٠٥- نسبة العبء الاقتصادى :

تحسب هذه النسبة على أساس التوزيع العمرى للسكان للدلالة على مدى العبء الواقع على الأفراد الذين فى سن العمل لاحالة المجموع الكلى للسكان . فمثلا من واقع التركيب العمرى للسكان فى مصر سنة ١٩٤٧ جدول (٢٠٢) يمكن حساب نسبة العبء الاقتصادى على فرض أن سن العمل فى مصر يتراوح بين ١٥ ، ٦٥ سنة .

$$\text{نسبة العبء الاقتصادى فى مصر سنة ١٩٤٧} = \frac{\text{مجموع السكان}}{\text{عدد السكان فى سن ١٥-٦٥}} = \frac{١٩}{١١٫١} = ١٫٧$$

أى أن الفرد فى سن العمل - بالاضافة الى اعالة نفسه - عليه أن يعول ٧٫٠ فرد فى المتوسط من الشيوخ والأطفال .

وجدير بالملاحظة أن هذا المقياس قد يؤدى الى استنتاجات مضللة اذا استخدم فى المقارنة بين المجتمعات المختلفة للدلالة على تأثير التركيب العمرى للسكان على مدى العبء الاقتصادى الواقع على الأفراد العاملين فيه وذلك اذا اختلفت هذه المجتمعات من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تحدد سن العمل والرغبة فى العمل الى آخره من العوامل التى تحدد عرض العمل وهيكله .

٣٠١٠٥- نسبة العمالة :

وهى عبارة عن نسبة المشتغلين فعلا الى قوة العمل وقوة العمل عبارة عن مجموع الأفراد الذين يعرضون خدماتهم فى سوق العمل .

$$\text{نسبة العمالة Employment Ratio} = \frac{\text{عدد الأفراد الذين يشتغلون وقت التعداد}}{\text{قوة أو عرض العمل وقت التعداد}} \times ١٠٠$$

وتدل هذه النسبة على مستوى الطلب على العمل بالنسبة للمعروض منه ويطرح هذه النسبة من ١٠٠ نحصل على نسبة البطالة، أى أن نسبة المعطلين الذين يرغبون فى العمل وقادرون عليه ولا يجدونه .

وقد كانت نسبة العمالة طبقا لبيانات حصر القوى العاملة فى سنة ١٩٦٠

$$\frac{\text{٧ر٥ مليون}}{\text{٩ر٥ مليون}} \times ١٠٠ = \text{٨ر٩٥ \%}$$

أى أن نسبة التعطل = ٢ر٤ %

وهذه النسبة وأن كانت تعكس الى حد كبير درجة استخدام المعروض من قوة العمل الا أنها لاتدل على مدى الكفاية فى استخدام هذا العمل ، فانخفاض نسبة التعطل فى مجتمع ماقد لاتدل على قدرة المجتمع على استيعاب المعروض من العمل اذا كانت نسبة كبيرة من العمل استغرقه فى أعمال غير منتجة أو شبه منتجة ، وهو مايعرف بحالة البطالة المقنعة Diguised Unemployment وهذه تعتبر من أحد الظواهر المميزة للعمل الزراعى فى مصر .

٤٠١٠٥ ـ قياس الخصوبة السكانية :

يقصد بالخصوبة السكانية قدرة سكان المجتمع على التزايد عن طريق المواليد ، وأبسط المقاييس المستخدمة فى قياس الخصوبة :

المعدل الأولى للمواليد Crude Birth Rate = $\frac{\text{عدد المواليد احياء خلال السنة}}{\text{عدد السكان فى منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$

ويبلغ هذا المعدل فى مصر فى الفترة الأخيرة حوالى ٤٠ فى الألف . وهو معدل مرتفع نسبيا اذا قورن بالمعدلات فى بعض البلاد الأخرى ، وبلغ هذا المعدل فى بريطانيا فى السنة الأخيرة حوالى ١٨ ـ وفى ايطاليا حوالى ٢٠ فى الألف .

ونظرا لارتباط ظاهرة الخصوبة بظاهرة الزواج والطلاق تحسب معدلات لقياس التغير فى هاتين الظاهرتين مثال المعدل العام للزواج :

المعدل العام للزواج = $\frac{\text{عدد حالات الزواج خلال السنة}}{\text{عدد السكان فى منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$

ويبلغ هذا المعدل فى مصر فى السنين الأخيرة حوالى ١٠ فى الألف .

وكذلك معدل الطلاق = $\frac{\text{عدد حالات الطلاق خلال السنة}}{\text{عدد السكان فى منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$

ويبلغ هذا المعدل فى مصر حوالى ٣ فى الألف .

٥٠١٠٥ ـ قياس ظاهرة الوفاة :

لقياس درجة تعرض سكان المجتمع للوفاة وبالتالى تعرضهم للتناقص بحسب معدل يسمى :

المعدل الأولى للوفيات Crude Death Rate = $\frac{\text{عدد الوفيات خلال السنة}}{\text{عدد السكان فى منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$

ويصل هذا المعدل فى مصر حوالى ١٨ فى الألف فى السنين الأخيرة ويلاحظ أن المعدل فى مصر أعلى منه فى بعض البلاد الأخرى اذ يبلغ هذا المعدل فى بريطانيا حوالى ١٢ فى الألف ٠ وفى الولايات المتحدة ٩ فى الألف ٠

ويدل المعدل الأولى للوفيات على مدى تعرض السكان للوفاة نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة وتدهور الحالة الصحية وانتشار الأمراض ٠ علاوة على تأثره بالتركيب العمرى للسكان ٠

٦٠١٠٥ ـ تقدير عدد السكان مع واقع بيانات التعداد :

أولا ـ طريقة المتوالية الحسابية أو العددية :

تقوم هذه الطريقة على افتراض أن السكان يتزايدون بطريقة المتوالية الحسابية أى أن السكان يتزايدون كل سنة بمقدار ثابت ٠ فاذا عرفنا مثلا أن عدد السكان فى الجمهورية العربية سنة ١٩٤٧ = ١٩ مليون وفى سنة ١٩٦٠ = ٢٦ مليون ٠

∴ التغير النسبى فى عدد السكان لسنة ١٩٦٠ بالنسبة لسنة ١٩٤٧ =

$= \frac{٢٦}{١٩} \times ١٠٠ = ١٣٧$

أى أن السكان قد يتزايدوا خلال هذه الفترة ـ ١٣ سنة ـ بمقدار ٣٧ ٪

∴ المعدل السنوى لزيادة السكان فى المتوسط $\frac{٣٧}{١٣} = ٢٫٨$ ٪

ولايجاد مقدار الزيادة السنوية تحسب الزيادة المطلقة خلال الفترة من :

١٩٤٧ الى ١٩٦٠ = ٢٦ ـ ١٩ = ٧ مليون نسمة ٠

∴ مقدار الزيادة السنوى = $\frac{٧}{١٣} = ٠٫٥٣٨$ مليون

أى أن السكان يتزايدون كل سنة فى المتوسط بمقدار ثابت قدره ٥٣٨ ٠٠٠ نسمة ولتقدير عدد السكان فى سنة ١٩٦٥ مثلا نضيف الى عدد السكان فى سنة ١٩٦٠ من واقع التعداد مقدار الزيادة فى خلال خمس سنوات على أساس أن مقدار الزيادة السنوية ثابت كل سنة ٠

∴ عدد السكان فى الجمهورية العربية سنة ١٩٦٥ = ٢٦ + ٥ × ٥٣٨ر = ٢٨٫٦٩٠ مليون نسمة

ثانيا- طريقة المتوالية الهندسية :

يعاب على الطريقة السابقة أنها تفترض أن السكان يتزايدون بمقدار ثابت كل سنة فى حين أنه من الأنسب أن نفترض أن السكان يتزايدون بمعدل ثابت على أساس متوالية هندسية ٠ وذلك لأن زيادة عدد السكان من سنة الى أخرى تزيد فى حد ذاتها من قدرة السكان على التزايد بمقدار أكبر ٠

ويمكن تمثيل حساب زيادة السكان بهذه الطريقة بطريقة حساب القيمة المستقبلة لقرض بالفائدة المركبة ٠ وعلى أساس هذه القاعدة يمكن وضع المعادلة التالية :

عدد السكان سنة ١٩٦٠ = عدد السكان (١٩٤٧) × (١+ م)ن

(حيث معدل الزيادة السنوى " يناظر معدل الفائدة عند حساب القيمة المستقبلة للقرض " و ن عدد السنين وهى فى هذه الحالة ١٣ سنة) ٠

وبالتعويض :

∴ ٢٦ = ١٩ × (١ + م)^{١٣}

∴ لو ٢٦ = لو ١٩ + ١٣ لو (١ + م)

∴ ١ + م = ١٫٠٢٥

أى أن م = معدل النمو السكانى = ٢٫٥ %

وعليه يمكن استخدام هذا المعدل فى تقدير عدد السكان فى أى سنة ولتكن ١٩٦٥

عدد السكان ١٩٦٥ = عدد السكان سنة ١٩٦٠ × (١ + ٤)^٥

عدد السكان ١٩٦٥ = ٢٦ × (١٫٠٢٥)^٥

∴ عدد السكان سنة ١٩٦٥ = ٢٩٫٣٤ مليون نسمة

ويلاحظ أن هذه الطريقة أعطت تقديرا لعدد السكان سنة ١٩٦٥ أعلى من التقدير الذى حصلنا عليه بافتراض أن مقدار الزيادة السنوى ثابت ٠

وجدير بالذكر أن لاستخدام أى من الطريقتين السابقتين لتقدير عدد السكان فى سنين مستقبلة يجب أن نفترض أن الظروف والعوامل التى تؤثر على نمو السكان فى المستقبل لن تختلف عما كانت عليه فى الفترة بين التعدادين والتى على ضوئها حسب مقدار الزيادة السنوى أو معدل الزيادة السنوى ٠ ولذلك فان تعرض السكان لأى ظروف طارئة شاذة فى المستقبل قد تهدر سلامة التقدير ٠

ثالثا ـ طريقة التغير الفعلى فى عدد السكان :

لتقدير السكان سنة ١٩٦١ مثلا على أساس هذه الطريقة علينا أن نستخدم المعادلة التالية :

عدد السكان فى منتصف ١٩٦١ = عدد السكان فى منتصف سنة ١٩٦٠

+ عدد المواليد من أول يوليو ١٩٦٠ لآخر يونيو ١٩٦١

ـ عدد الوفيات من أول يوليو ١٩٦٠ لآخر يونيو ١٩٦١

+ عدد المهاجرين الى الداخل خلال هذه الفترة

ـ عدد المهاجرين الى الخارج خلال هذه الفترة

وتعتمد سلامة هذه الطريقة فى تقدير عدد السكان على وجود احصاءات دقيقة ومنتظمة عن المواليد والوفيات والهجرة من والى الدولة ٠ كما أن هذه الطريقة لايمكن استخدامها لتقدير عدد السكان فى سنين مستقبلة ـ كما فعلنا بالطرق السابقة ـ لأنه من الواضح أن بيانات المواليد والوفيات والهجرة لاتتوفر الا بعد انتهاء السنة الا اذا قدر عدد المواليد بالوفيات على أساس تقدير معدلات المواليد والوفيات ٠

رابعا - طريقة النسبة في تقدير عدد السكان :

تعتمد هذه الطريقة على افتراض أن التغير في عدد السكان في مجتمع ما يرتبط ارتباطا قويا بظواهر أخرى تتعلق بهذا المجتمع بحيث يمكن استخدام معلوماتنا عن هذه الظواهر في تقدير عدد السكان في المجتمع على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها - فعدد المواليد مثلا يرتبط الى حد كبير بعدد السكان - فزيادة عدد السكان تقترن عادة بزيادة متناسبة في عدد المواليد أي أن نسبة عدد المواليد الى عدد السكان في أي سنة لاتختلف كثيرا في الأمد القصير أي من سنة الى أخرى . فاذا صح هذا الافتراض الخاص بالثبات النسبي لمعدل المواليد فيمكن استخدام هذا المعدل بالاضافة الى معلوماتنا عن عدد المواليد خلال سنة معينة - يمكن أن نحصل على عدد السكان التقديري في هذه السنة .

فاذا علمنا أن المعدل الأولي للمواليد في مصر مثلا كان يتراوح بين ٢ر٤٠ ، ١ر٤٥ في الألف خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٤ وأن هذا المعدل بلغ في المتوسط خلال هذه الفترة حوالي ٤٢ في الألف . فباستخدام هذا المعدل المتوسط يمكننا تقدير عدد السكان في أي سنة .

$$\text{عدد السكان التقديري في سنة معينة} = \frac{\text{عدد المواليد خلال السنة}}{\text{المعدل المتوسط للمواليد}} \times ١٠٠٠$$

فمثلا اذا علمنا عدد المواليد سنة ١٩٥٥ = ٩٢٦٠٠٠

$$\therefore \text{عدد السكان التقديري سنة ١٩٥٥} = \frac{٩٢٦٠٠٠}{٤٢} \times ١٠٠٠ = ٢٢٫٠٥٠٫٠٠٠$$

وواضح أن سلامة هذه الطريقة تعتمد على سلامة الفرض الخاص بثبات معدل المواليد في الأمد القصير وعدم تعرض هذا المعدل لتغيرات فجائية وعرضية كثيرة نتيجة لعوامل طارئة . كما أن هذه الطريقة تفترض دقة البيانات التي نحصل عليها من عدد المواليد خلال السنة من واقع احصاءات التسجيل .

ويمكن تطبيق الطريقة السابقة فى تقدير عدد السكان باستخدام معلوماتنا عن ظواهر أخرى كثيرة يتوقف تغيرها الى حد كبير على عدد السكان ككمية المستهلك من مياه الشرب مثلا أو عدد المنازل أو الغرف أو كمية المستهلك من بعض المواد الغذائية الشائعة كالحبوب مثلا ـ فاذا علمنا مثلا كمية المستهلك من مياه الشرب فى أحد المدن ـ التى يبلغ تعدادها ٢ مليون ـ بلغ ٣٥ مليون متر مكعب فى سنة ١٩٦٠ ـ أى أن نسبة المياه المستهلكة الى عدد السكان ، أو بمعنى آخر متوسط استهلاك الفرد سنة ١٩٦٠ فى هذه المدينة = $\frac{٣٥}{٢}$ = ١٧٫٥ متر مكعب .

.. يمكن استخدام هذه النسبة أو هذا المتوسط فى تقدير عدد السكان فى هذه المدينة فى سنة ١٩٦١ اذا علمنا كمية ما استهلكته المدينة من مياه الشرب سنة ١٩٦١ يبلغ ٤٠ مليون متر مكعب .

.. عدد السكان التقديرى فى المدينة سنة ١٩٦١ = $\frac{٤٠}{١٧٫٥}$ = ٢٫٢٩ مليون .

ويلاحظ أن صحة هذا التقدير تتوقف على عدم وجود أو ظهور عوامل أخرى تؤدى الى تغير متوسط استهلاك الفرد من المياه نتيجة لعوامل اتجاهية أو عرضية كارتفاع أو انخفاض سعر المياه أو الى تغير كمية المستهلك من المياه نتيجة للتوسع الصناعى مثلا وزيادة المستهلك من المياه للأغراض الصناعية وليس لأغراض الاستهلاك الفردى مما يؤدى الى اعطاء تقدير مبالغا فيه لعدد السكان .

احصاءات الاستهلاك

١٠٣ : الاستهلاك هو الهدف النهائى من الانتاج . فالفرد يعمل وينتج ليوفر لنفسه من السلع والخدمات ما يحقق له أكبر قدر من الرفاهية والاشباع وتقيم مدى سلامة وكفاءة التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية بمدى ما تحققه وتوفره هذه التنظيمات للمجتمع من رفاهية واشباع .

ولما كانت رفاهية المجتمع ورفع مستوى معيشة أفراده هدفا أساسيا من أهداف التنمية الاقتصادية كان من الضرورى على الدول التى تأخذ بأسلوب التخطيط أن تتعرف على مدى

ماتحققه السياسات والخطط المختلفة من رفاهية حالية أو مستقبلة للمجتمع ٠ ورفاهية المجتمع تقاس بمقدار ما يستهلكه أفراده من سلع وخدمات ٠ فكلما زاد هذا المقدار كلما دل ذلك على ارتفاع فى مستوى معيشة المجتمع وفى مستوى رفاهيته ٠ ولذلك تعتبر البيانات المتعلقة بمستوى الاستهلاك ونمطه من الاحصاءات الأساسية التى تحتاج اليها الدولة لتهتدى بها عند وضع سياستها الاقتصادية والاجتماعية ٠ اذ عن طريق هذه الاحصاءات تستطيع الدولة أن تتعرف على مدى الارتفاع أو الانخفاض فى مستوى معيشته وتطور هذا المستوى من وقت الى آخر ومقارنته بمستوى المعيشة فى المجتمعات الأخرى وربط هذا الارتفاع أو الانخفاض بالعوامل والظواهر المختلفة ٠ وعن طريق هذه الاحصاءات يمكن للدولة أن تتعرف على احتياجات المجتمع من السلع والخدمات ومدى تناسق أو تعارض هذه الاحتياجات مع المعايير الاجتماعية والأخلاقية حتى تعمل على استغلال الموارد المتاحة لمقابلة الاحتياجات المطلوبة فى ظل أهداف معينة ٠

ولهذا تدخل احصاءات الاستهلاك كعنصر هام فى تركيب جداول التدفقات القومية التى تصور العلاقات التبادلية التى تتم بين قطاعات المجتمع والتى تعتبر أحد الادوات الأساسية فى عملية التخطيط ٠

٢٠٣ـ قياس مستوى الاستهلاك ومستوى المعيشة :

تعتمد الدراسة الاحصائية لمستوى الاستهلاك أو مستوى المعيشة على طريقتين أساسيتين الطريقة النظرية والطريقة الفعلية أو الميدانية ـ ففى الطريقة الأولى يكون بحثنا لمستوى معيشة الفرد أو الأسرة على أساس نظرى فسيولوجى على اعتبار أن الانسان يحتاج الى قدر معين من الغذاء ليتمكن من القيام بوظائفه العضوية ٠ فاذا حدد هذا القدر الأدنى أو المستوى الأدنى الضرورى للمعيشة يمكن أن تقرر مدى كفاية دخل الفرد فى المتوسط للحصول على هذا المستوى الأدنى ٠

أما الطريقة الفعلية أو الميدانية فتعتمد على جمع بيانات فعلية عن السلع والخدمات التى يستهلكها الأفراد فى فترة معينة ومن هذه البيانات يمكن أن نتعرف على مستوى الاستهلاك ونمطه ٠

ويعاب على الطريقة النظرية صعوبة اختيار المجموعة المتناسبة المتناسقة من المواد الغذائية التى تعطى القدر اللازم من السعرات الحرارية ٠

وللتغلب على مشكلة اختيار السلع يمكن أن ننظر الى المشكلة من زاوية أخرى أكثر تبسيطا تتلخص فى عمل مايسمى " بميزانية الغذاء " Food Balance Sheet فاذا أردنا أن نتعرف على مدى ما يتمتع به المجتمع من ارتفاع أو انخفاض فى مستوى الاستهلاك الغذائى نحسب كمية المواد الغذائية المتاحة للاستهلاك المحلى فى المجتمع فى سنة معينة حيث

المتاح للاستهلاك = المنتج المحلى + الواردات - الصادرات - التغيير فى المخزون - المستخدم كتقاوى أو علف - الجزء الفاقد نتيجة للضياع أو الفساد

ولكن يعاب على هذه الطريقة فى قياس مستوى المعيشة أنها تتناول جانبا واحدا فقط من جوانب الانفاق وهو الغذاء ٠ بينما أن مستوى معيشة الفرد أو الأسرة لايتحدد فقط على أساس ما ينفق على الغذاء - بل أن هناك ضروريات أخرى كالمسكن والملبس والخدمات التعليمية والصحية لابد من توافرها ولا يمكن تجاهلها عند الحكم على مدى الارتفاع أو الانخفاض فى مستوى معيشة الفرد ٠ وتزداد الأهمية النسبية لهذه الضروريات نتيجة لتطور المجتمعات نحو الارتقاء والمدنية فحاجة الفرد الى الملبس والمسكن فى المجتمعات المتمدينة أكثر الحاحا منها فى المجتمعات البدائية ٠

بالاضافة الى الانتقاد السابق يلاحظ أن هناك صعوبة عملية فى تقدير المتاح للاستهلاك من السلع المختلفة من واقع المعادلة السابقة لعدم توفر بيانات دقيقة عن الانتاج بالنسبة لبعض السلع وعدم توفر أى بيانات عن المخزون بالنسبة لأغلب السلع ٠ كما لايمكن استخدام المعادلة السابقة لتقدير المتاح للاستهلاك على مستوى المحافظات مع أهمية هذه البيانات لأغراض التخطيط الاقليمى ٠

٣٠٣ - الطريقة الفعلية فى بحث مستوى المعيشة Family Budget Survey.

تقوم هذه الطريقة فى بحثها لمستوى معيشة المجتمع على أساس الدراسة الميدانية وذلك عن طريق جمع بيانات فعلية عن الانفاق الاستهلاكى للتعرف على ما تستهلكه الأسرة فى المجتمع فى المتوسط ٠

وتؤخذ الأسرة كوحدة لجمع البيانات وذلك لأن الانفاق الاستهلاكي بطبيعته يتم على مستوى الأسرة لا على مستوى الفرد . وتجمع البيانات عن طريق توزيع استمارات أو كراسات على الأسر المختارة فى العينة يدونون فيها مقدار وقيمة المستهلك من السلع والخدمات فى اليوم أو فى الأسبوع أو فى الشهر ويتوقف اختيار أى من هذه الفترات على العادات الاستهلاكية فى المجتمع .

وحيث أن نمط الاستهلاك يختلف حسب فصول السنة فيجب أن تمتد فترة العد لمدة سنة كاملة حتى لاتتأثر البيانات بأى آثار للموسمية فى الاستهلاك .

ومن البيانات السابقة يمكن أن نحسب كمية وقيمة ماتستهلكه الأسرة فى المتوسط من السلع والخدمات أى ماتستهلكه أو تنفقه " الأسرة النموذجية أو العادية " فى المجتمع على بنود الاستهلاك المختلفة من طعام وملبس وسكن ونفقات أخرى ويستخدم التوزيع النسبى للانفاق فى الأسرة النموذجية فى تركيب الرقم القياسى لنفقة المعيشة كما سنبين فيما بعد .

ويجب أن تبوب البيانات بحيث يمكن الاستفادة منها فى أغراض التحليل المختلفة فمثلا يمكن أن تقسم الأسر حسب مستويات الانفاق المختلفة أو مستويات الدخل حتى يمكن التعرف على تأثير التغير فى الدخل على مستوى الاستهلاك ونمطه أى لتقدير مرونة الطلب على السلع والخدمات بالنسبة للدخل . كما يمكن تقسيم الأسر حسب حجمها لدراسة تأثير حجم الأسرة على مستوى الاستهلاك ونمطه ويحدد حجم الأسرة على أساس عدد الوحدات الاستهلاكية التى تتكون منها الأسرة .

٤٠٣ـ أبحاث ميزانية الأسرة فى مصر :

بحث ميزانية الأسرة فى سنة ١٩٢٠

عمل أول بحث لميزانية الأسرة فى مصر بالطريقة الفعلية فى سنة ١٩٢٠ على أساس عينة مكونة من ٢٠٣ أسرة من أسر صغار الموظفين والكتبة والعمال ومن سكان المحافظات وبعض مدن الوجه البحرى والقبلى الا أن نتائجه لم تعد تمثل مستوى الاستهلاك الحالى أو نمطه الذى لاشك قد تغير ـ نتيجة للتطور ـ عما كان عليه فى سنة ١٩٢٠

بحث ميزانية الأسرة سنة ١٩٥٥

قام مجلس الخدمات فى سنة ١٩٥٥ باعداد بحث تجريبى لميزانية الأسرة على مجموعة من الأسر من سكان الريف من سكان بعض القرى فى محافظة الجيزة وكان الهدف من هذا البحث - بجانب اظهار البيانات الاقتصادية والاجتماعية - هو اكتساب الخبرة والتدريب تمهيدا لعمل بحث شامل على مستوى القطر كله .

بحث ميزانية الأسرة ٥٨ - ١٩٥٩

لم يكن البحث الذى قام به مجلس الخدمات - بالرغم من أهمية البيانات الاستطلاعية التى أظهرها - الا محاولة تمهيدية لاجراء بحث لميزانية الأسرة أكثر شمولا ودقة ووفاء بالاحتياجات المطلوبة فعهدت اللجنة المركزية للاحصاء الى مصلحة الاحصاء والتعداد بعمل بحث جديد لميزانية الأسرة فى الاقليم الجنوبى على أساس عينة تمثل فيها قطاعى المجتمع ريفه وحضره . ويهدف البحث الى معرفة السلع والخدمات التى تستهلكها الأسرة لتقدير مستوى الاستهلاك العائلى فى المجتمع لتدخل كأحد مقومات الاطار العام لخطة التنمية كما تستخدم نتائج البحث للتعرف على التوزيع النسبى للانفاق على البنود المختلفة للاستفادة منها فى تعديل الأوزان أو الترجيحات المستخدمة فى تركيب الرقم القياسى لنفقة المعيشة بعد أن تبين عدم صلاحية الأوزان القديمة المستخدمة حاليا . كما يمكن الاستفادة من النتائج فى قياس مرونة الطلب بالنسبة للدخل .

واشتملت استمارة البحث على البيانات التالية :

أ - الانفاق على الاستهلاك الجارى ويشمل الانفق على الطعام والمكيفات ومواد الوقود والاضاءة وأدوات النظافة الشخصية والمنزلية .

ب - الانفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة كالملابس والاثاث والسيارات والثلاجات وما شابه ذلك .

جـ - الانفاق على الخدمات وتشمل النفقات الطبية ونفقات التعليم والثقافة والرياضة والخدمات الأخرى .

د - النفقات الاستهلاكية الأخرى مثل ايجار المسكن وملحقاته ٠

هـ - المدفوعات التحويلية مثل الزكاة والصدقات والهدايا والاعانات والهبات وخلافه ٠

كما جمعت بيانات ثانوية أهمها :

بيانات عن الاستثمارات والادخارات التى حققتها الأسرة خلال السنة ومن هذه البيانات يمكن أن تحسب الدخل الذى حصلت عليه الأسرة خلال السنة على أساس المعادلة التالية :

الدخل = الاستهلاك + الادخار

= مجموع الانفاق الاستهلاكى + المدفوعات التحويلية

+ (قيمة الأصول آخر السنة - قيمة الأصول أول السنة)

+ صافى المركز الدائن للأسرة

ويمكن استخدام بيانات الدخل هذه فى تقدير الدخل القومى فى المجتمع بطريقة لم يسبق استخدامها فى مصر لعدم توافر هذه البيانات على المستوى القومى من قبل ٠

وقد بلغ حجم العينة المختارة ٦٣٧٣ أسرة تمثل قطاعى المجتمع ريفه وحضره ٠ فاذا علمنا أن عدد الأسر من واقع تعداد سنة ١٩٦٠ يبلغ ٥ مليون أسرة فكأن العينة تمثل تقريبا ٠٠١٢ر من حجم المجتمع ٠

وجمعت البيانات من الأسر المختارة خلال اثنى عشر زيارة تتم فى خلال الأسبوع الأول من كل شهر لجمع البيانات عن الشهر السابق وبذلك غطت البيانات وجوه الانفاق خلال سنة ١٩٥٩

بعض الاستخدامات الهامة لبيانات ميزانية الأسرة :

تتمثل الاستفادة من نتائج بحث ميزانية الأسرة فى أغراض مختلفة منها مايتعلق بأغراض التخطيط القومى ومنها ما يتعلق بأغراض البحث والتحليل لمشاكل معينة ٠ ويمكن أن نلخص الاستخدامات الهامة لنتائج البحث فيما يلى :

١ - تقدير الدخل القومى فى المجتمع على فرض تمثيل العينة المختارة لجميع الطبقات ويعرف الدخل فى هذه الحالة على أنه مجموع الانفاق الاستهلاكى + الادخار ٠

٢- التعرف على مستوى الاستهلاك ونمطه وبالتالى تقدير الاحتياجات اللازمة للأفراد من السلع والخدمات المختلفة على المستوى القومى والاقليمى حتى توجه الموارد المتاحة لانتاجها بما يتفق وبعض المعايير والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية . ويتم ذلك من الناحية التخطيطية على أساس ادخال بيانات الاستهلاك ضمن الاطار العام للخطة كجزء من جداول التدفقات السلعية .

٣- وتستخدم الأرقام الخاصة بتوزيع ميزانية الأسرة على بنود الانفاق المختلفة فى تركيب رقم قياسى لنفقة المعيشة .

٤- وتفيد نتائج البحث فى دراسة مرونة الطلب على السلع والخدمات المختلفة بالنسبة لتغيرات الدخل حتى يمكن تقدير التغير فى حجم الطلب الناتج عن تغير الدخل .

٥- كما صمم بحث ميزانية الأسرة وبوبت بياناته بحيث يمكن الاستفادة منها فى التعرف على مستوى الدخل والقوة الشرائية ومستوى الاستهلاك ونمطه فى المحافظات المختلفة لأهمية هذه البيانات لأغراض التخطيط الاقليمى .

وجدير بالذكر أن سلامة الاستخدامات السابقة مرهون بسلامة البيانات الأولية ولا يتسع المجال هنا لتقييم نتائج البحث ومناقشة مصادر الخطأ أو التحيز فيها ، وانما سنكتفى بالاشارة الى بعض الملاحظات التى قد تلقى بعض الضوء على مدى سلامة النتائج .

أولا- هناك بعض الشك فى عشوائية العينة وتمثيلها لجميع طبقات المجتمع وذلك نتيجة لأن الاختيار لم يراعى فيه التمثيل الطبقى بشكل تفصيلى كما أن تغيب بعض الأسر واضطرار الباحثين الى استبدال أسر محلهم قد يؤدى الى وجود بعض التحيز فى النتائج وبالتالى قد يصعب تعميم نتائج العينة بالنسبة للمجتمع كله .

ثانيا- هناك صعوبات ميدانية فى قياس الاستهلاك الذاتى أو المخزون السلعى بالنسبة لأسر الريف كما أن هناك ميل من الأسر عموما لاعطاء بيانات عن الدخل أقل من الحقيقة .

ثالثا- صعوبة تقدير المستهلك من الخدمات ولا سيما المجانية منها .

وستنشر نتائج بحث ميزانية الأسرة فى كتاب خاص تصدره اللجنة المركزية للاحصاء .

احصـــاءات الانتـــاج

٤ـ١ـ استعرضنا فيما سبق أهم الاحصاءات السكانية واحصاءات الاستهلاك لما لها من أهمية في التعرف على أعباء المجتمع وتقدير احتياجاته من السلع والخدمات والتي يتحتم على الجهاز الانتاجي في المجتمع توفيرها عن طريق الانتاج ـ والانتاج ـ بمعناه الشامل ـ هو خـــلق القيمة أو اضافة القيمة للاشياء عن طريق زيادة منفعتها ، وبذلك يحصل الفرد في المجتمع على السلع والخدمات التي تشبع رغباته . ولكي يحصل المجتمع على أكبر قسط من الاشباع لابد وأن تستخدم عناصر الانتاج ـ ممثلة في موارده المتاحة ـ استخداما اقتصاديا سليما فنحصل على أكبر قدر من الانتاج بأقل تكلفة ممكنة ـ ولاشك أن تحقيق هذا الهدف يتطلب دراسة الانتاج وهيكله وذلك بجمع البيانات اللازمة عن كمية وقيمة الانتاج والعناصر المستخدمة في العملية الانتاجية والظروف والكيفية التي استخدمت بها هذه العناصر حتى يمكن التعرف على العلاقات الانتاجية بين قطاعات الانتاج وتقدير المعاملات الفنية التي تربط هـــذه العناصر بعضها بالبعض ، وبذلك يتمكن المشروع كوحدة انتاجية صغيرة ، أو جهاز الانتاج كله كمجموعة من الوحدات الانتاجية ـ ان يتبين تأثير كل عنصر من العناصر المستخدمـــة على مستوى الانتاج كما ونوعا ومدى الترابط بين قطاعات الانتاج . وعلى ضوء هـــذه العلاقات والمعاملات يمكن توجيه السياسة الانتاجية وتخطيطها سواء على مستوى المشـــروع أو مستوى القطاع أو على مستوى القطاع الانتاجي بأكمله ـ بما يحقق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة كما يستهدف هذا التخطيط تحقيق نموا متوازنا في جميع القطاعات فلا تتعرض بعض القطاعات لما يسمى بنقط الاختناق نتيجة لعدم تحقق التوازن المنشود بين الانتاج من ناحية ومستلزمات الانتاج من ناحية أخرى أو بين الانتاج واحتياجات الاستهلاك النهائي . لذلك كان من الطبيعي أن تهتم الدول ـ ولا سيما تلك التي تأخذ بأسلوب التخطيط ـ بجمع البيانات والاحصاءات المتعلقة بالانتاج وعناصره ومقوماته لترتكز عليها في وضع سياستهـــا وخطتها الانتاجية لارتباط الانتاج ارتباطا وثيقا بمدى مايتمتع به المجتمع من رفاهية واشبـــاع فخطط التنمية الاقتصادية ـ كما هو معروف ـ لاتخرج عن كونها تنمية للقدرة الانتاجية للمجتمع

سواء عن طريق اضافة طاقات انتاجية جديدة أو زيادة الكفاية والمقدرة الانتاجية للطاقات الانتاجية الموجودة أو اعادة توزيع استخدام هذه الطاقات لرفع مستوى الانتاج كميا ونوعيا ـ ويمكن تقسيم النشاط الانتاجى الى ثلاث أقسام رئيسية :

١ـ الانتاج الزراعى ٢ـ الانتاج الصناعى ٣ـ انتاج الخدمات

وسنقتصر فى عرضنا لاحصاءات الانتاج على الاحصاءات المتعلقة بالانتاج الزراعى والصناعى

٤ـ٢ـ احصاءات الانتاج الزراعى :

تعتمد الدولة أو الهيئات فى الحصول على الاحصاءات المتعلقة بالانتاج الزراعى على مصدرين أساسيين : ١ـ التعداد الزراعى ٢ـ الاحصاءات الزراعية الدورية

أولا ـ التعداد الزراعى :

وهو مثل تعداد السكان ـ عبارة عن حصر شامل لموارد الثروة الزراعية والحيوانية فى المجتمع وما تغله هذه الثروة من انتاج فى فترة معينة ، ويعمل هذا التعداد على فترات دورية لدراسة التطور فى هيكل الانتاجى الزراعى ومعدل التغيير فى كمية وقيمة الانتاج أو فى عناصر الانتاج ـ وقد عمل أول تعداد زراعى فى مصر فى سنة ١٩٢٩ ، وعمل الثانى فى سنة ١٩٣٩ والثالث فى سنة ١٩٤٩ والأخير فى سنة ١٩٦٠

وتعرف وحدة العد فى التعداد الزراعى على أنها المزرعة أو الحيازة وهى تمثل الوحدة الانتاجية الزراعية وهى كل مساحة من الأرض يديرها شخص واحد طبيعى أو معنوى وتقع فى زمام قرية واحدة سواء أكانت هذه المساحة مستغلة عن طريق الايجار أو الملكية .

أما فترة العد ـ فتحدد بسنة كاملة على اعتبار أن الانتاج الزراعى يتم على مدار السنة . وبذلك لاتتعرض البيانات لتأثير العوامل الموسمية وتجمع البيانات عن طريق توزيع استمارات عن كل ربع من أرباع السنة يقوم الحائزون بملئها بمساعدة العدادين ـ وتتلخص أهم البيانات فيما يلى :

١ـ المساحات المزروعة بالمحاصيل المختلفة خلال السنة وكذلك مساحة الأراضى الغير المزروعة أو التى تحت الاصلاح أو البور وذلك بالنسبة للمناطق المختلفة ، وذلك للتعرف على الهيكل الانتاجى الزراعى وامكانيات التوسع فيها فى المستقبل والمساحة المحصولية واستخداماتها المختلفة فى انتاج المحاصيل المختلفة .

٢ـ متوسط غلة الفدان بالنسبة لكل محصول كمية وقيمة للتعرف على مدى كفاءة الاستغلال الزراعى وربط متوسط الغلة بمقدار المستخدم من عناصر الانتاج .

٣ـ الموارد البشرية المستغلة فى الزراعة وذلك لمعرفة عدد المشتغلين باجر أو بدون أجر ، ومجموع الأجور المدفوعة لمعرفة انتاجية الوحدة من العمل فى الزراعة .

٤ـ كمية وقيمة المستخدم من مستلزمات الانتاج (سماد ـ بذور ـ مبيدات) لتقدير الدخل الصافى وربط اربحية الاستغلال الزراعى بالعوامل المختلفة كحجم الوحدة الانتاجية مثلا .

٥ـ الحيوانات والآلات المستخدمة فى الزراعة باعتبارها جزء من الاستثمار الرأسمالى فى الزراعة .

٦ـ قيمة الانتاج الحيوانى (دواجن ـ بيض ـ البان) .

ثانيا ـ الاحصاءات الزراعية الدورية :

لاشك أن عمل التعداد الزراعى على فترات دورية طويلة (كل عشر سنوات) لايفى باحتياجات الدولة أو الهيئات التخطيطية للبيانات المتعلقة بالانتاج الزراعى . كما أن ضخامة تكاليف عمل التعداد تعوق دون عمله على فترات دورية قصيرة ولذلك تقوم الدولة باعداد بعض الاحصاءات المتعلقة بالانتاج الزراعى على فترات دورية قصيرة لتفى بالاحتياجات التخطيطية وأهم هذه الاحصاءات هى :

١ـ احصاءات عن المساحة المزروعة تحت أهم المحاصيل : وهى القطن والقمح والذره الشامى والرفيعة والارز وقصب السكر والفول والبصل والعدس والفول السودانى ويعمل هذا الحصر سنويا عن طريق مصلحة المساحة بالتعاون مع وزارة الزراعة ومصلحة الأموال المقررة .

٢ـ احصاءات عن كمية وقيمة المنتج من هذه المحاصيل : وتقدر كمية المنتج على أساس تقدير لمتوسط غلة الفدان على فترات دورية خلال موسم الزراعة ويعمل هذا التقدير على أساس الربط بين متوسط الغلة بالعوامل المؤثرة عليه كميعاد الزراعة ، مدى توفر المياه ، درجة الاصابة بالآفات والعوامل الجوية المختلفة ، وتختلف درجة الدقة فى هذه التقديرات من محصول لآخر حسب قوة العلاقة بين العوامل المؤثرة ومتوسط الغلة لكل محصول ـ ولكن يمكن الحصول على تقدير نهائى سليم بالنسبة لمحصول القطن ، وذلك عن طريق بيانات المحالج اذ أن جميع القطن يذهب للمحلج مما يمكن القائمين بالتقدير بحصر دقيق لكمية المنتج من القطن . أما بالنسبة للمحاصيل الأخرى كالحبوب فهناك صعوبة فى التأكد من نتيجة التقدير بسبب امكان استهلاك الحبوب عن غير طريق المطاحن . كما أن كثرة عدد المطاحن يحوق دون عمل حصر شامل لتقدير كمية المنتج . ولذلك فقد اتجهت النية أخيرا الى استخدام أساليب العينات على أسس علمية لتقدير المنتج من هذه المحاصيل بدرجة أكبر من الدقة ـ ولا سيما بعد أن تبين عدم سلامة بعض التقديرات فى السنين الأخيرة مما أثر على سلامة القرارات التى بنيت عليها .

٣ـ احصاءات تقديرية عن تكاليف الانتاج للمحاصيل المختلفة : على أساس تقديرات للانتاج النموذجى أو النمطى وتقوم بعملها وزارة الزراعة الا أن هذه التقديرات قد تختلف فى كثير من الاحيان عن التكاليف الحقيقية اذ أن هذه تختلف من منطقة الى أخرى ومن مزرعة الى أخرى حسب حجمها (١) مما يقلل من امكان الاستفادة من هذه التقديرات فى تقدير الدخل الصافى أو فى تخطيط السياسة الزراعية من ناحية درجة أربحية الاستغلال الزراعى أو كفاءة التنظيم الزراعة .

٤ـ احصاءات عن الانتاج الحيوانى : وتعمل هذه عن طريق حصر شامل يعمل مرة كل سنتين للماشية والحيوانات ثم تقدر كمية وقيمة ماتغله الثروة الحيوانية من انتاج على أساس معاملات فنية معينة .

٥ـ احصاءات متعلقة بالملكية الزراعية : وتعد طبقا لاقرارات ضريبة الأطيان عن طريق مصلحة الأموال المقررة .

---

(١) أنظر الدكتور حسن حسين "احصاءات الانتاج" بحث مقدم لجنة التخطيط القومى ٦٠ ص ١٩

٤ـ٢ـ١ـ بعض النماذج والمقاييس الاحصائية المستخلصة من بيانات الانتاج الزراعى :

تفيد البيانات السابقة فى استخراج بعض التوزيعات والجداول الهامة التى تلقى ضوءا كبيرا على هيكل الانتاج الزراعى وطبيعة الاستغلال الزراعى وانتاجية عناصر الانتاج (الارض والعمل ورأس المال) فى المناطق المختلفة وتبعا للاحجام المختلفة للوحدة الانتاجية وفيما يلى بعض التوزيعات الاحصائية التى تستخلص من بيانات الانتاج الزراعى :

١ـ تطور مساحة الأراضى المنزرعة والمساحة المحصولية بالمليون فدان ١٨٨٧ ـ ١٩٥٨ (*) :

السنـــــة	١٨٨٧	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٥٨
المساحة المنزرعة	٤ر٧	٥ر١	٥ر٤	٥ر٣	٥ر٣	٥ر٣	٥ر٣	٥ر٨	٥ر٨
المساحة المحصولية	٤ر٨	٦ر٨	٧ر٧	٧ر٧	٨ر٧	٨ر٤	٩ر٢	١٠ر٣	١٠ر٣

ويلاحظ من الجدول السابق النمو المطرد فى معدل استغلال الأرض الزراعية ٠ كما تدل عليه نسبة المساحة المحصولية الى المساحة المنزرعة ٠ فقد ارتفعت هذه النسبة من ١ر٠٢ فى سنة ١٨٨٧ الى ١ر٨ فى سنة ١٩١٨

٢ـ توزيع الملكية الزراعية فى مصر سنة ١٩٥٧ :

فئات المساحة	فدان فأقل	١ـ	٥ـ	٢٠ـ	٥٠ـ	١٠٠فمافوق	المجموع
عدد الملاك بالالاف	٢٠٥٨	٦٥٩	١٣١	٢٤	٧	٤	٢٨٨٣

ويتضح من هذا التوزيع أن الأغلبية العظمى من الملاك الزراعيين يمتلكون فدان فأقل وأن متوسط المساحة المملوكة يبلغ ٢ر٠٦ فدان ٠

(*) المصدر ٠ اللجنة المركزية للاحصاء " مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية " سنة ١٩٦١

٣- مساحة أهم الحاصلات الزراعية (بالآف الأفدنة) وكمية الانتاج بالآف الأطنان ١٩٤٥، ١٩٥٩ :

السنة	قطن		قمح		ذره		أرز		قصب السكر	
	مساحة	كمية	مساحة	كمية	مساحة	كمية	مساحة	كمية	مساحة	كمية
١٩٤٥	٩٨٢	٣٣٥	١٦٤٧	١١٨٢	٢٥٦٣	٢٤٣١	٦٣٠	٨٦٦	٩٦	٢٦٤٤
١٩٥٩	١٧٦٠	٤٥٨	١٤٧٥	١٤٤٣	٢٣٢٦	٢١٣٠	٧٢٩	١٥٣٥	١١٢	٤٢٣٠

ومن الجدول السابق يمكن التعرف على انتاجية الفدان بالنسبة للمحاصيل المختلفة وتطور هذه الانتاجية من فترة الى أخرى ومدى الاختلاف فى الانتاجية فى المناطق المختلفة .

٤- الرقم القياسى لانتاجية الفدان لأهم المحاصيل :

ويستخدم هذا الرقم لقياس التغير فى متوسط محصول الفدان من المحاصيل المختلفة سواء بالنسبة للقطر كله أو بالنسبة للمحافظات أو المراكز .

٥- الرقم القياسى للانتاج الزراعى :

ويقيس هذا الرقم التغيير فى كمية الانتاج الزراعى أو الحيوانى نتيجة للتغير فى المساحة المنزرعة أو فى انتاجية الفدان وهو عبارة عن الرقم التجميعى المرجح للكميات المنتجة مرجحة بأسعار المنتج فى فترة الأساس ١٩٣٥ / ١٩٣٩ = ١٠٠

فاذا فرضنا أن كمية المنتج فى فترة الأساس = $ك_{0}$ وفى فترة المقارنة = $ك_{1}$

وأسعار المنتج فى فترة الأساس = $ع_{0}$

$$\therefore \text{الرقم القياسى للانتاج الزراعى} = \frac{\text{مج } ك_{1} \, ع_{0}}{\text{مج } ك_{0} \, ع_{0}}$$

وفيما يلى بعض البيانات التى توضح تطور هذا الرقم فى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٨

الرقم القياسى للانتاج الزراعى والحيوانى	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
	١٠٨	١٠٥	١١٠	١٠٩	١٢١	١١٩	١٢٣	١٣٠	١٣١

٦ـ القيمة المضافة فى القطاع الزراعى :

ويقصد بها الدخل الصافى المتولد نتيجة لاستغلال الثروة الزراعية والحيوانية وهى عبارة عن مجموع العوائد التى تحصل عليها عوامل الانتاج المستخدمة فى عملية الانتاج وتشمل عوائد الملكية سواء ملكية القطاع العام أو الخاص ، أجور عمال ، فوائد رأسمالية ..... الخ .

والقيمة المضافة أو الدخل الصافى = قيمة الانتاج الزراعى والحيوانى ـ قيمة مستلزمات الانتاج ، وتشمل مستلزمات الانتاج ماينفق على التقاوى والأسمدة والمبيدات والوقود والصيانة والاستهلاك وخلافه . ويمكن حساب القيمة المضافة بالنسبة للمحاصيل المختلفة للتعرف على مدى أو أهمية الاستغلال الزراعى فى انتاج هذه المحاصيل وفيما يلى تقديرات الدخل الزراعى فى مصر سنة ١٩٥٧ مقارنة لسنة ١٩٥٠

	١٩٥٠	١٩٥٧
	(مليون جنيه)	
قيمة الانتاج النباتى	٣٧٥	٣٨٧
قيمة الانتاج الحيوانى	٩٩	٩٩
جملة الانتاج النباتى والحيوانى	٤٧٤	٤٨٦
قيمة مستلزمات الانتاج	١٠٥	١١٨
القيمة المضافة والدخل الزراعى الصافى	٣٦٩	٣٦٨

ويلاحظ أن قيمة الدخل الزراعى لم يزد فى سنة ١٩٥٧ عنه فى سنة ١٩٥٠ بالرغم من زيادة قيمة الانتاج ويرجع ذلك الى زيادة تكلفة الانتاج مع مراعاة أننا لم ندخل فى الاعتبار الاختلاف الناتج من تغير مستوات الأسعار .

٤ـ٣ـ احصاءات الانتاج الصناعى :

اذا كان توفر البيانات الاحصائية عن الانتاج الزراعى أمرا ضروريا لسلامة التوجيه والتخطيط فى هذا المجال فان حاجتنا الى الاحصاءات المتعلقة بالانتاج الصناعى لاشك أكثر الحاحا وذلك لحداثة عهد البلاد بالصناعة وحاجة المخططين الى بيانات وافيه

يسترشدون بها لاتخاذ القرارات المختلفة وثانيا لأن الانتاج الصناعى بطبيعته متتابع الحلقات متشابك فى علاقاته اذ ترتبط ظروف الانتاج وامكانيات التوسع فى صناعة معينة بظروف الانتاج وطبيعته فى صناعات أخرى ولذا فلن يكون التخطيط الصناعى مثمرا الا اذا اكتملت الصورة الشاملة عن القطاع الصناعى التى توضح العلاقات الأساسية بين أجزائه وبين القطاع الصناعى والقطاعات الأخرى وتزيد من أهمية الاحصاءات الصناعية ماتحتله الصناعة من أهمية نسبية متزايدة نتيجة للتوسع الصناعى الذى تسير عليه البلاد فى السنين الأخيرة .

وسنعرض فيما يلى بايجاز أهم مصادر الاحصاءات الصناعية مع مناقشة طبيعة هذه الاحصاءات من حيث التعاريف المستخدمة ودرجة شمولها ونواحى القصور فيها لنزيل ما قد يقترن بهذه الاحصاءات من لبس وغموض نتيجة للاختلاف بين بعض نتائجها ، ثم نعالج امكانيات الاستفادة من هذه الاحصاءات استخداما سليما فى أغراض البحث والتحليل .

٤ـ٣ـ١ـ احصاءات مصلحة الاحصاء والتعداد :

أولا ـ الاحصاء السنوى للانتاج الصناعى :

تقوم مصلحة الاحصاء منذ سنة ١٩٤٥ بعمل احصاء للانتاج الصناعى على أساس حصر شامل للمؤسسات الصناعية التى يعمل بها أكثر من ثلاث أشخاص مع استبعاد مصانع الصيانة والاصلاح واستمر عمل هذا الاحصاء مرة كل ثلاث سنوات حتى سنة ١٩٥١ ثم عدل أسلوب الحصر على أساس الاقتصار على مؤسسات القطاع الخاص الذى يعمل به عشرة مشتغلين فأكثر وكان الغرض من التعديل ضمان الحصول على بيانات أكثر دقة علاوة على توفير الوقت اللازم للحصول على النتائج اذ أن المصانع الصغيرة لاتحتفظ عادة بحسابات منظمة مما يشكك فى صحة بياناتها . كما أن حصر هذه المؤسسات نظرا لكثرة عددها وتشتتها الجغرافى ـ يحتاج الى مجهود كبير ووقت طويل فى حين أن نصيب هذه المؤسسات من الانتاج الكلى ضئيل نسبيا واستمر عمل هذا الاحصاء على الأساس الجديد مرة كل سنتين حتى سنة ١٩٥٦ ثم تقرر عمله كل سنة اعتبارا من سنة ١٩٥٧ لمقابلة الاحتياجات المتزايدة الى هذه البيانات لأغراض التخطيط .

ويهدف هذا الاحصاء الى اعطاء صورة شاملة عن حالة الانتاج الصناعى ومقوماته خلال سنة وتحدد فترة الحصر عادة بسنة ميلادية كاملة ، واذا اختلفت السنة المالية للمؤسسة عن السنة الميلادية تجمع البيانات عن السنة المالية التى يقع الجزء الأكبر فيها فى السنة الميلادية .

وتعرف وحدة العد على أنها كل مؤسسة يتم فيها نشاط صناعى من أى نوع وله كيان جغرافى مستقل أو دفاتر حسابية مستقلة ، وأهم البيانات التى تجمع فى هذا الاحصاء هى :

١ـ بيانات عن رؤوس الأموال المستثمرة فى الأصول الثابتة وقيمة الاستهلاكات السنوية وقيمة التكوينات الرأسمالية سواء فى شكل اضافات الى الأصول الثابتة (مبانى ـ الات ـ سيارات ...) أو فى شكل انفاق على الأصول الموجودة لرفع كفايتها الانتاجية ـ ومن هذا البيان يمكن التعرف على قيمة رؤوس الأموال المستثمرة فى قطاع الصناعة والاضافات السنوية اليها .

٢ـ بيانات عن مستلزمات الانتاج المستخدمة من مواد أولية وخامات ووقود وكهرباء وقيمة المدفوع للغير نظير مساهمتهم فى تجهيز المواد الأولية ومن هذه البيانات يمكن التعرف على احتياجات الصناعة وتكوين جدول المنتج المستخدم الذى يصور درجة الترابط بين قطاعات الانتاج .

٣ـ عدد المشتغلين وعدد ساعات العمل وعدد الورديات ومقدار مايحصلون عليه من أجور نقدية أو عينية للتعرف على نصيب المجهود البشرى فى الانتاج .

٤ـ كمية وقيمة المنتجات الصناعية حيث قيمة المنتج خلال السنة = المبيعات + المخزون آخر السنة ـ المخزون أول السنة ـ ويضاف الى قيمة الانتاج مادفعه الغير نتيجة لمساهمة المؤسسة فى تجهيز مواد أو مصنوعات لحساب الغير .

وتبوب البيانات السابقة حسب الصناعات المختلفة وحسب المناطق الجغرافية وحسب حجم المؤسسة معبرا عنه بعدد المشتغلين وتنشر النتائج فى مجلد خاص تصدره مصلحة الاحصاء تحت عنوان " الاحصاء السنوى للانتاج الصناعى " .

بعض الملاحظات عن الاحصاء السنوى للانتاج الصناعى :

يقوم احصاء الانتاج الصناعى على أسس علمية واضحة تمكن الباحثين من تتبع تطورات الانتاج الصناعى من فترة الى أخرى على أساس مقارنات احصائية سليمة نظرا لوحدة التعاريف المستخدمة وثبات التصنيف الصناعى طبقا للتوصيات الدولية . مع تقديرنا لمدى الصعوبات العملية التى تصادفها الدولة فى اعداد هذا الاحصاء وبالرغم من المجهودات التى تبذل لرفع مستوى الدقة فى البيانات ـ فلا زالت هناك بعض نواحى قصور فيها تتلخص فيما يلى :

أ ـ ان اهمال المصانع الصغيرة التى يشتغل بها أقل من عشرة وان كان لايؤثر على درجة شمول الاحصاء من حيث كمية وقيمة الانتاج الا أنه يؤثر على درجة شموله من حيث النسب العددية لهذه المصانع . فبالرغم من أن نصيب المصانع الصغيرة من الانتاج الصناعى يقدر بحوالى ١٣ ٪ فقط من الانتاج الكلى الا أن نسبة هذه المصانع من الناحية العددية بلغت حوالى ٨٥ ٪ من مجموع المؤسسات الصناعية فى سنة ١٩٥٧ ويمكن أن نستدل على اضطراد الأهمية النسبية لقطاع المصانع الصغيرة من أن نسبة عدد المشتغلين فى هذا القطاع الى جميع المشتغلين فى الصناعة قد زادت من ١٢ ٪ سنة ١٩٥٤ الى ٣٩ ٪ فى سنة ١٩٥٧ وعليه فان اهمال هذا النوع من المصانع لاشك سيحجب عن الدولة والمخططين جزءا ناميا من القطاع الصناعى ولا سيما وأن المصانع الصغيرة تقترن عادة بأنواع معينة من الصناعات التى لاتقوم الا على وحدات انتاجية صغيرة كالصناعات الريفية والمنزلية والتى تتجه الدولة حاليا الى تشجيعها وتدعيمها نظرا لانخفاض كثافة رأس المال فيها .

ويمكن تغطية هذه المؤسسات الصغيرة احصائيا ولو على فترات متباعدة باستخدام أسلوب العينات حتى يمكن للدولة أن تتعرف على الظروف والمشاكل الفنية والتمويلية لهذه المصانع .

ب ـ يفتقر احصاء الانتاج الى البيانات الخاصة بالتمويل ومصادره فى قطاع الصناعة مع أهمية هذه البيانات فى توجيه سياسة الائتمان الصناعى وتقدير حجم الطلب

المتوقع على القروض سواء للأغراض الانشائية أو التمويلية ويؤكد أهمية هذه البيانات أن احصاءات القروض المصرفية التى يعدها الجهاز المصرفى لاتبين توزيع القروض حسب طبيعة استخدامها وانما حسب نوع المقترض هذا بالاضافة الى أن هذه الاحصاءات لاتحوى بيانات عن حجم الائتمان المتبادل داخل القطاع الصناعى أو بين القطاع الصناعى والقطاعات الأخرى ولا شك أو توفر بيانات التمويل والائتمان الصناعى سيسد ثغرة ملحوظة فى الاحصاءات الصناعية ٠

حـ ـ من البيانات الهامة التى يفتقر اليها احصاء الانتاج الصناعى البيانات الخاصة بالطاقة الانتاجية القصوى للمؤسسة أو الصناعة ومقدار الطاقة المستغلة فعلا حتى يمكن الاستدلال على مدى الطاقات المعطلة وامكانيات التوسع والنمو عن طريق اضافة طاقات جديدة أو استغلال الطاقات الموجودة فعلا ٠

د ـ ان تأخر اعداد نشر نتائج الاحصاء لاشك يقلل الى حد كبير من قيمتها وأهميتها فى التتبع والتوجيه ٠

ثانيا ـ الاحصاء الربع السنوى للانتاج الصناعى :

قامت مصلحة الاحصاء باجراء أول حصر ربع سنوى للانتاج الصناعى فى سنة ١٩٦٠ ويهدف هذا الاحصاء الى اعطاء صورة عامة وسريعة عن الانتاج ومقوماته فى فترات زمنية قصيرة حتى يمكن تتبع التغيرات القصيرة الأجل فى النشاط الصناعى ، وربط هذه التغيرات بالظواهر الاقتصادية الأخرى ، وتتبع الآثار المترتبة على تنفيذ سياسات معينة ، والتعرف على مواطن الضعف فى القطاع الصناعى وعلاجها قبل أن تتفاقم ٠

ولما كان الغرض من هذا الاحصاء هو الحصول على نتائج سريعة تستخدم كمؤشرات للتطورات القصيرة الأجل ٠ فقد رؤى أن يقتصر الاحصاء على المؤسسات التى يشتغل بها ١٠٠ عامل فأكثر وقد غطى الاحصاء أوجه النشاط الصناعى المختلفة وجمعت بيانات أقل تفصيلا عما يجمع فى الاحصاء السنوى ٠ وهى تشمل بيانات اجمالية عن كمية وقيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج وعدد المشتغلين وقيمة الأجور المدفوعة ٠

بعض الملاحظات على الاحصاء الربع السنوى للانتاج الصناعى :

أ ـ أن سلامة استخدامنا لنتائج الاحصاء الربع السنوى فى قياس معدلات التغير فى النشاط الصناعى عامة يتوقف على درجة شمول هذا الاحصاء . ويمكن أن نتعرف على مدى هذا الشمول من البيانات التالية التى توضح الأهمية النسبية لقطاع المؤسسات الصناعية التى يشتغل بها ١٠٠ فأكثر والتى تكون الاطار الذى يقوم على أساسه الاحصاء الربع السنوى (*)

	مجموع المؤسسات الصناعية التى يشتغل بها ١٠ فأكثر	المؤسسات الصناعية التى يشتغل بها ١٠٠ فأكثر	
عدد المؤسسات	٣٥٥٧	٣٨٧	١١ ٪
عدد المشتغلين	٢٨٣٤٨٥	٢٠٠٩٦٦	٧١ ٪
قيمة المنتجات (بالألف جنيه)	٣٩٢١٥٥	٢٨٧٢١٦	٧٣ ٪
القيمة المضافة (بالألف جنيه)	١١٦٠٣٣	١٤٧٠٣	٨٢ ٪

(*) طبقا لاحصاء الانتاج الصناعى سنة ١٩٥٧

ويتضح من هذه الأرقام أنه بالرغم من ضآلة عدد المؤسسات التى يغطيها الاحصاء الربع السنوى الا أن نصيبها فى الانتاج يمثل ٧٣ ٪ من الانتاج الكلى كما أن نصيبها فى الفائض الصناعى يمثل ٨٢ ٪ من الفائض الكلى . وهذا يدل على أن التغيرات فى حجم الانتاج بالنسبة لهذا القطاع يمكن أن تعكس الى حد كبير التغيرات فى حجم الانتاج الصناعى الكلى ولاسيما اذا افترضنا أن هناك عوامل اقتصادية مشتركة تؤثر على درجة النشاط الصناعى فى المؤسسات الصغيرة أو الكبيرة بنفس الدرجة وفى نفس الاتجاه .

ويقلل من سلامة هذا الفرض مانلاحظه من وجود عوامل أخرى تؤثر على درجة النشاط فى كلا النوعين من المؤسسات وبدرجات واتجاهات مختلفة . بينما نجد للعوامل الاقتصادية العالمية تأثيرا واضحا على معدل الانتاج المصانع الكبيرة التى ترتبط عادة بأسواق التصدير . لاتجد لهذه العوامل تأثيرا يذكر على المصانع الصغيرة التى يتأثر معدل انتاجها عوامل أخرى محلية أهمها مدى توفر التسهيلات الائتمانية الممنوحة .

ب ـ يعتمد الاحصاء الربع السنوى للانتاج فى جميع البيانات على اطار غير ثابت نظرا لتغير عدد المؤسسات التى يشتغل بها ١٠٠ فأكثر من فترة الى أخرى ويرجع هذا التغير فى الاطار بغض النظر عن احتمالات تخلف بعض المؤسسات من اعطاء البيانات ، الى ظهور مصانع جديدة يعمل بها ١٠٠ فأكثر أو تغير عدد المشتغلين فى المصانع الموجودة فعلا . وواضح أن تغير الاطار لابد وأن يؤثر تأثيرا واضحا على امكانيات استخدام نتائج هذه الاحصاءات فى تتبع معدل التغير فى النشاط الصناعى أو لتكوين رقم قياسى للانتاج الصناعى فقد يؤدى استخدام نتائج هذا الاحصاء دون تصحيح الى استنتاجات مضللة . فزيادة الانتاج فى الربع الثانى مثلا مقارنة بالربع الأول قد لاتكون نتيجة لزيادة حقيقية فى حجم الانتاج أو زيادة معدل النشاط الصناعى وانما لمجرد زيادة عدد العمال فى احدى المصانع من ٩٩ مشتغل فى الربع الأول الى ١٠٠ مشتغل فى الربع الثانى .

وقد عدل اطار البحث اعتبارا من الربع الثانى سنة ١٩٦١ بحيث يشمل جميع المؤسسات الصناعية التى يشتغل بها ٥٠ فأكثر .

٣٠٤ ـ احصاءات الانتاج الصناعى بمصلحة التنظيم الصناعى :

قامت مصلحة التنظيم الصناعى بوزارة الصناعة لأول مرة عام ١٩٥٩ بجمع بيانات عن نشاط المؤسسات الصناعية خلال عام ١٩٥٨ طبقا للقانون الخاص بتنظيم الصناعة وتشجيعها .

وجمعت بيانات من جميع المؤسسات التى توظف ١٠ مشتغلين فأكثر كما اختيرت بعض المؤسسات ذات الانتاج الهام اختيارا تحكميا من المؤسسات التى توظف ٥ ـ ٩ مشتغلين وقد بلغ مجموع المؤسسات التى شملها الاحصاء ٥٠٠٠ مؤسسة بينما نجد أن احصاء الانتاج الصناعى لمصلحة الاحصاء قد شمل ٣٢٢٤ مؤسسة فى سنة ١٩٥٨

واستخدمت فى جمع البيانات استمارة لاتختلف كثير فى مضمونها عن استمارة مصلحة الاحصاء الا أن الصناعات قد قسمت الى تسع فصول تختلف فى تعاريفها عن التقسيم المتبع فى تبويب احصاءات مصلحة الاحصاء .

وفى عام ١٩٦٠ قامت مصلحة التنظيم باجراء احصاء ربع سنوى يضم ١٣٠٠ مؤسسة تشمل المؤسسات التى استجابت لطلب مصلحة التنظيم الصناعى وأرسلت بياناتها عن التغيرات ربع سنوية ، كما أن المصلحة لجأت الى التقدير فى الفترة الربع السنوية الأخيرة حتى تظهر بيانات على وجه السرعة لتغطية الطلبات العاجلة على هذه البيانات .

وأن أى محاولة لتقسيم هذه الاحصاءات من ناحية مستوى الدقة أو الشمول يجب أن يأخذ فى الاعتبار أن الهيئة التى تقوم بجمع البيانات ـ وهى مصلحة التنظيم الصناعى ليست جهازا محايدا وانما لها سلطة الاشراف والرقابة على المؤسسات معطية البيانات ، ويلاحظ أن احصاءات مصلحة التنظيم الصناعى لاتقوم على أسس وتوصيات موحدة . كما يدخل فى تحديد الاطار بعض الاعتبارات التحكمية .

ويبدو أن استخدام هذه الاحصاءات سيقتصر على خدمة الأجهزة التنفيذية والتخطيطية بالمصلحة .

٣٠٣٠٤ـ احصاءات الانتاج الصناعى بادارة التعبئة :

تقوم ادارة التعبئة منذ عام ١٩٥٤ باجراء بعض البحوث والدراسات الميدانية على بعض الصناعات ومتابعة هذه الدراسات من سنة الى أخرى للتعرف على مدى التغيرات التى تحدث سنويا فى حجم الانتاج ومعدل التشغيل فى هذه الصناعات .

وتجرى هذه البحوث على أساس تقسيم المؤسسات الى قطاعات صناعية مثل صناعة الغزل والنسج وصناعة البترول ، صناعة المأكولات .... الخ . وقسمت كل صناعة الى عدة أنشطة مثل نشاط غزل ونسج القطن ونشاط غزل ونسج الصوف .... الخ . وتجمع البيانات من المؤسسات الصناعية على أساس حصر شامل للمؤسسات التى يعمل بها ٥٠ مشتغل فأكثر وذلك بالنسبة لكل صناعة من الصناعات محل البحث والاكتفاء بأخذ عينة عشوائية باستخدام معامل معاينة مناسب لكل صناعة وذلك للمؤسسات التى يعمل بها من ١٠ ـ ٤٩ مشتغل ـ كما استبعدت المؤسسات التى يعمل بكل منها أقل من عشرة مشتغلين وتجمع فى هذه البحوث بيانات عن المواد الأولية المستهلكة ، كمية وقيمة المنتجات ، حركة الانتاج (المستهلك فى المصنع والمباع محلية والمصدر للخارج) ، كمية وقيمة الوقود والكهرباء المستخدم فى العمليات

الصناعية ، التكوين العددى للمشتغلين ، عدد ساعات الانتاج الفعلية ، بيان المصروفات الاضافية (بيع وتوزيع وادارة) ، عدد الالات الكلية والمشتغل منها والمعطل . وتمثل هذه البيانات أول محاولة احصائية لقياس الطاقة المركبة والمشتغلة .

وقد اعتمدت ادارة التعبئة فى تحديد الاطار المستخدم فى الحصر على كل من حصر مصلحة الاحصاء ومصلحة الشركات واتحاد الصناعات .

وجدير بالملاحظة أن احصاءات ادارة التعبئة ليست لها صفة الشمول اذ لاتخرج عن كونها دراسات أو بحوث ميدانية متفرقة تقتصر على بعض الصناعات التى يرى المسئولين أنها تحتاج الى دراسة احصائية تفصيلية وليست لهذه البحوث صفة الدورية . وقد غطت هذه البحوث عدة صناعات أهمها صناعة الغزل والنسيج والسيارات والجرارات والمياه الغازية والزجاج والزيوت والبطاريات السائلة والمبات الكهربائية والمواسير والاسلاك المعزولة .

٤٠٣٠٤ـ احصاءات اتحاد الصناعات :

يقوم اتحاد الصناعات تحقيقا لاغراضه ـ بجمع بيانات عن الانتاج الصناعى عن المؤسسات الصناعية المشتركة فى الاتحاد واستمر اعطاء هذه البيانات على أساس التطوع الى أن صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الذى طلب من المنشآت الصناعية التى لايقل رأس مالها عن خمسة آلاف جنيه أو التى يعمل بها خمسة وعشرون عاملا فأكثر بأن تنضم الى الغرف الصناعية التابعة للاتحاد ، وأن توافى هذه المنشآت الغرف التابعة لها ببيانات شهرية أو ربع سنوية وسنوية عن حجم الانتاج والمخزون والمصدر والمتاح للاستهلاك . كما تجمع بيانات اضافية عن عدد الالات المركبة والعاملة منها وجملة الأجور المدفوعة وعدد العمال المشتغلين .

٤٠٤ـ بعض النماذج والمقاييس الاحصائية المستخلصة من بيانات الانتاج الصناعى :

تستخدم بيانات الانتاج الصناعى فى الحصول على بعض التوزيعات الهامة كالتوزيع الجغرافى للصناعات ، وتقسيم المؤسسات حسب حجمها على أساس عدد المشتغلين بها ، ثم تقسيم المؤسسات حسب نوع النشاط الصناعى . ويستخدم فى هذا التقسيم الدليل الدولى مع

بعض تعديلات لتناسب الظروف المحلية . وكل هذه التوزيعات لها أهميتها فى دراسة الهيكل الانتاجى للصناعة وتطور هذا الهيكل ، ومقارنة أربحية الصناعات المختلفة وانتاجية العمل فيها ، ويستخدم فى ذلك بعض المقاييس والمؤشرات الاحصائية .

وسنكتفى هنا بعرض لبعض النتائج الاجمالية للاحصاء الصناعى فى سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٨ مع الاشارة لبعض المؤشرات الاحصائية التى تستخدم فى هذا الميدان .

جدول ٢٠٤

بعض النتائج الاجمالية لاحصاء الانتاج الصناعى ١٩٦٠ مقارنة ١٩٥٢

البيان	١٩٥٢	١٩٥٨*
عدد المؤسسات	٣٤٤٥	٣٣٦٨
عدد العمال المشتغلين	٢٣٧٧٧٠	٣٢٦٩٣٥
قيمة الانتاج بملايين الجنيهات	٢٧٦	٥١٦
قيمة مستلزمات الانتاج والاستهلاك بملايين الجنيهات	١٩٧	٣٦٧
القيمة المضافة	٧٩	١٤٩
قيمة الأجور المدفوعة	٢١	٤٧

* نتائج أولية بالنسبة لبيانات سنة ١٩٦٠ ـ المصدر ـ مصلحة الاحصاء والتعداد

ويلاحظ ارتفاع قيمة الانتاج الصناعى والقيمة المضافة بمقدار ٩٠ ٪ ـ أما الأجور فقد ارتفعت بنسبة ١٠٢ ٪ مما يدل على ازدياد نصيب عنصر العمل من فائض الانتاج الصناعى

ويعتبر التوزيع الجغرافى للصناعات من الجداول الهامة التى نحصل عليها من احصاء الانتاج الصناعى ، وفيما يلى جدول اجمالى لهذا التوزيع حسب المحافظات .

جدول ٣٠٤ توزيع المؤسسات الصناعية والمشتغلين والأجور المدفوعة والدخل الصناعى الصافى (القيمة المضافة) حسب المحافظات من واقع النتائج الأولية للاحصاء الصناعى عام ١٩٦٠*

المحافظة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	مجموع الاجور المدفوعة بالاف الجنيهات	الدخل الصناعى الصافى بالاف الجنيه
القاهرة	١٤٠٣	٨٠٠٩٦	١٠٢٣٨	٢٥٩٥٧
الاسكندرية	٦٠٠	٨٠٥٥٧	١١١٢١	٣٧٨٨٠
بور سعيد	٣٦	١٥٦٣	٢٨٣	٤٩٠
الاسماعيلية	٣٧	٧٥٦	١٠٣	٥٠٢
السويس	٢٩	٦٠٢٠	٢١٠٨	٥٩٣٧
القليوبية	٢١٤	٣١٨٩٥	٣٨٥٦	١٩٠٣٤
الشرقية	٦١	٣١٤٣	٢٨٥	١١٦٥
الدقهلية	٩٤	٣٢٢١	٣٣٩	٩٨٤
دمياط	٣٧	١٣٣٨	١١٨	٢٠٨
كفر الشيخ	٢٢	٧٩٠	٤٨	٢١٥
الغربية	٢٥٥	٣٢٨٣٤	٤٨٥٨	١٢٨٨٢
المنوفية	٤٠	١٩٧١	١٢٦	٣٠٠
البحيرة	٧٨	٢٢٦٩٤	٥١٤٥	١٠٣١٨
الجيزة	١٤٣	٢٤٥١٧	٣٩٤٧	١٥٤٣٧
الفيوم	٣٥	١١٠٤	١٠٠	٢٤٢
بنى سويف	٤٢	١٣٧٢	١١٧	٤٢٦
المنيا	١٠٤	٤٣٩٠	٤٣٥	١٦٦٩
اسيوط	٦٤	٢٠٢٣	١٤٩	٥١٣
سوهاج	١٦	١٠٤٠	١١٠	٤٧١
قنا	٣٠	٥٨٩٩	٦٥٤	١١٣٩
اسوان	١٢	٣٣١١	٤٤٦	١٥٨٩
محافظات الحدود	١٦	١٦٤٣٧	٢٢٦٧	١١٤٧٨
الجملة	٣٣٦٨	٣٢٦٩٣٥	٤٧٤٥٣	١٤٨٨٣٨

* المصدر ٠٠ مصلحة الاحصاء ٠٠ النتائج الأولية لاحصاء الانتاج الصناعى لعام ١٩٦٠

ويفيد التوزيع الجغرافى للصناعات فى وضع خطط التوزيع الاقليمى للصناعات لتحقيق التوازن فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى فى المناطق المختلفة • كما يفيد فى هذا التوزيع فى رسم سياسة النقل والمواصلات والاسكان •

١ــ القيمة المضافة أو الدخل الصافى فى الصناعة Value Added :

وهو عبارة عن قيمة ماولدته عوامل الانتاج من دخل لعملية الاستغلال الصناعى وهو يساوى قيمة الانتاج الصناعى ــ قيمة مستلزمات الانتاج والاستهلاكات وهو عبارة عن الدخل الصافى الذى يوزع على عوامل الانتاج •

٢ــ نسبة القيمة المضافة الى اجمالى الاستثمار :

ويعرف هذا بعامل الدخل الى رأس المال أى = قيمة الدخل الصافى من الصناعة / مجموع رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة

ويستخدم هذا العامل للمقارنة بين الصناعات من حيث درجة اربحيتها • كما يستخدم فى أغراض التخطيط لتقدير الاستثمارات اللازمة للحصول على دخل معين • كما يمكن حساب المعامل على أساس نسبة قيمة الانتاج الاجمالى الى جملة الاستثمارات ويبلغ هذا المعامل طبقا لبعض تقديرات الخطة العامة للتنمية :

١ :	٢	فى الزراعة
١ :	٢ر٥	فى قطاع الصناعة
١ :	٥	فى قطاع الخدمات
١ :	١٠	فى قطاع المبانى
١ :	٨	فى قطاع النقل والمواصلات

٣ــ كثافة رأس المال بالنسبة للعمل Capital-Labour Ratio:

وهو عبارة عن مقدار مايخص العامل فى المتوسط من الاستثمارات فى الصناعة وهى تساوى جملة الاموال المستثمرة فى الصناعة / عدد العمال وتستخدم هذه النسبة للمقارنة فى الصناعات المختلفة للاستدلال على مستوى الكثافة الرأسمالية فيها Capital Density وهذه النسبة فى الصناعات الثقيلة التى تستخدم معدات انتاجية آلية أعلى منها فى الصناعات الخفيفة التى تعتمد بدرجة أكبر على العمل اليدوى ولهذه النسبة استخداماتها فى أغراض التخطيط لتقدير الاحتياجات اللازمة من العمل فى الصناعات المختلفة وتخطيط القوى البشرية •

٤- انتاجية العمل Labour-Productivity :

وهو عبارة عن قيمة الانتاج بالنسبة لوحدة العمل سواء بالنسبة للعامل المتوسط أو بالنسبة لساعة العمل وهى تساوى $\frac{\text{قيمة الانتاج الاجمالى}}{\text{عدد العمال أو عدد ساعات العمل}}$ وتقيس هذه النسبة الكفاية الانتاجية للعمل فى الصناعات المختلفة ويمكن استخدام القيمة المضافة بدلا من قيمة الانتاج .

٥- متوسط الأجر :

وهو عبارة عن مجموع الأجور على عدد العمال أو عدد ساعات العمل أى $\frac{\text{قيمة الاجور المدفوعة نقدا او عينا}}{\text{عدد العمال}}$ ويستخدم هذا المتوسط للمقارنة بين الصناعات المختلفة من حيث مستوى الاجر وتركيب رقم قياسى للاجور ومقارنة التغير فى متوسط الأجر بالتغير فى انتاجية العمل .

٦- الرقم القياسى للانتاج الصناعى Index of Industrial Production :

الغرض من تركيب هذا الرقم هو قياس التغير النسبى فى النشاط الصناعى عموما من فترة الى أخرى حتى تستطيع الدولة أو الهيئات أن تتعرف على التطورات القصيرة الأجل فى الانتاج الصناعى ومواطن الانتعاش أو الركود فى الصناعات المختلفة وربط هذه التطورات بالعوامل الاقتصادية المختلفة .

ولتركيب رقم قياسى يلخص التغير العام فى الانتاج الصناعى عموما يحسب لكل فرع من فروع الصناعة رقما قياسيا جزئيا (منسوب) يمثل التغير النسبى كمية فى الانتاج فى كل صناعة ثم يركب رقم قياسى عام عبارة عن المتوسط المرجح للارقام القياسية الجزئية ويستخدم كترجيحات قيمة صافى الانتاج فى كل صناعة باعتبار أن الفائض الصناعى الذى يوزع على عوامل الانتاج يعتبر معيارا سليما لأهمية الصناعة فى الاقتصاد القومى ، كما يمكن أن تستخدم كترجيحات عدد المشتغلين فى كل صناعة باعتبار أن كثرة عدد المشتغلين فى الصناعة تعتبر دليلا على أهمية هذه الصناعة فى اعالة عدد أكبر من السكان . فاذا رمزنا للرقم القياسى فى صناعة (١) بالرمز $س_1$ والصناعة (٢) بالرمز $س_2$ وهكذا ... واذا رمزنا لصافى الانتاج فى الصناعة (١) بالرمز $ق_1$ وفى الصناعة (٢) بالرمز $ق_2$ وهكذا .

$$\therefore \text{الرقم القياسى العام للانتاج الصناعى} = \frac{س_{١} \times ق_{١} + س_{٢} \times ق_{٢} + \cdots}{ق_{١} + ق_{٢} + \cdots}$$

أى أنه عبارة عن الوسط الحسابى المرجح للمناسيب .

وغنى عن البيان أن أهمية هذا الرقم فى متابعة التغييرات فى مستوى النشاط الصناعى تتوقف على سرعة الحصول على البيانات اللازمة لتركيبه حتى يمكن الاستفادة منه فى التوجيه ومعالجة مواطن الضعف والركود قبل تفاقمها . الا أن البيانات الخاصة بالانتاج الصناعى فى مصر لم تتوافر الى عهد قريب الا على أساس سنوى ، هذا بالاضافة الى تأخر ظهور النتائج فى حين أن تركيب هذا الرقم على فترات زمنية قصيرة شهريا أو ربع سنوية لاشك يزيد من الفائدة المرجوة من استخدامه ولهذا يمكن الاستفادة من البيانات الخاصة بالاحصاء الربع السنوى ابتداء من سنة ١٩٦٠ فى تركيب رقم قياسى ربع سنوى مع مراعاة الاعتبارات والتحفظات التى أشرنا اليها سابقا .

وقد قام البنك المركزى بتركيب رقم قياسى للانتاج الصناعى على فترات ربع سنوية وذلك على أساس بيانات الانتاج فى بعض الصناعات الهامة كصناعة الغزل والنسج وصناعة السكر . والأسمنت وخلافه ، حيث تتوفر لدى بعض المؤسسات الهامة فى هذه الصناعات بيانات شهرية وربع سنوية عن الانتاج فيها بحيث يمكن تركيب رقم قياسى جزئى يمثل التغير فيها أما فى الصناعات الأخرى التى لاتتوفر فيها بيانات ربع سنوية من الانتاج . فيركب الرقم القياسى الخاص بها باستخدام بعض المعايير الأخرى التى ترتبط بحجم الانتاج ومن هذه المعايير مثلا عدد العمال المشتغلين ، كمية المواد الخام المستخدمة ، مقدار الوقود المستخدم أو كمية المستورد من المواد الخام الأساسية التى تستخدمها هذه الصناعة وواضح أن سلامة استخدام هذه المعايير يتوقف على وجود علاقة واضحة بين التغير فى هذه المعايير والتغير فى كمية الانتاج . ويعمل لكل صناعة منسوب أى رقم قياسى جزئى يمثل التغير النسبى فى الانتاج فى هذه الصناعة أو فى عدد المشتغلين بها أو كمية المواد المستخدمة حسب مايتوفر من بيانات دورية فى هذه الصناعة ، ثم يركب رقم عام على فترات ربع سنوية أو سنوية بالنسبة لسنة ١٩٥٤ كأساس باستخدام بعض الترجيحات المناسبة . وفيما يلى بيانات عن هذا الرقم فى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ حسب ارباع السنة فى الصناعات الهامة بالنسبة سنة ١٩٥٤ كأساس .

	سنة ١٩٥٨		سنة	١٩٥٩
	١٥٤	١	٢	٣	٤
١ـ صناعات تقوم على انتاج زراعى (*)					
٢ـ استخراج المعادن والمحاجر	١٥٣	١٥٩	١٥٤	١٣٦	١٦٦
٣ـ الصناعات التحويلية	١٣٤	١٤٣	١٣١	١٣٠	١٥٤
٤ـ القوة الكهربائية (*)	١٥٤	ـ	ـ	ـ	ـ
الرقم العام باستبعاد البندين ١ ، ٣	١٣٦	١٤٥	١٣٣	١٣٠	١٥٥

الاحصاءات التجارية

١٠٥ـ

يسير الانتاج فى المجتمعات المتقدمة على أساس التخصص وتقسيم العمل لما يحققه هذا التخصص من كفاية ووفرة فى الانتاج . ونتيجة للتخصص فى الانتاج تنشأ حاجة الأفراد والمجتمعات الى تبادل السلع والخدمات ، ونتيجة لتطور المجتمعات وتطور أساليب الانتاج وزيادة الاتجاه نحو التخصص ظهر نظام الانتاج الكبير الذى من شأنه تخصص قطاعات معينة بل ومجتمعات بأكملها فى انتاج سلع معينة بكميات قد تفيض بكثير عن حاجتها بل وقد لاتستهلك منها شيئا ، فاتسعت الشقة بين منتجى السلع ومستهلكيها وزادت حاجة المجتمعات الى التبادل . فزيادة التخصص يتبعها مزيد من التبادل . ولذلك يقوم التبادل فى الاقتصاديات الحديثة بدور أساسى ووظيفة اقتصادية هامة نحو تحقيق الاشباع والرفاهية وتتوقف كفاءة الأجهزة والأنظمة المتبعة فى تبادل السلع على مدى سلامة هذه الأنظمة ومرونتها فى التعبير عن حاجات الأفراد ونقل هذه الرغبات الى المنتجين ثم توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأقل تكلفة ممكنة لتملأ تلك الثغرة التى تفصل بين الانتاج من ناحية والاستهلاك من ناحية أخرى ، وذلك لضمان توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة توجيها سليما دون ضياع أو تبديد . فالتبادل اذن ليس مجرد عملية وساطة فحسب بل وظيفة اقتصادية عن طريقها تتلاقى المتدفقات السلعية من قطاع الانتاج مع التدفقات النقدية من قطاع الاستهلاك

(*) يلاحظ أن الرقم القياسى الخاص بالصناعات الزراعية والقوة الكهربائية لم يعمل الا على أساس سنوى

وحاجتنا الى البيانات والمعلومات والاحصاءات عن قطاع التبادل ـ كقطاع له وظائفه وأهدافه لايقل فى أهميتها عن حاجتنا الى احصاءات الانتاج والاستهلاك • ولن يكون تخطيطنا للأجهزة الاقتصادية فى المجتمع كاملا وشاملا الا اذا توفرت صورة احصائية كاملة عن جميع قطاعات المجتمع •

وتهدف الاحصاءات التى تجمع عن قطاع التبادل أو التجارة الى تصوير هيكل التبادل من الناحية الوظيفية وتطور هذا الهيكل للتعرف على مدى كفاءة أجهزة ووسائل التبادل وأهمها جهاز السعر والنقود ـ كمعيار للقيم ـ فى تحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق التوازن بين العرض والطلب وسنتناول فى عرضنا لاحصاءات التبادل الجوانب التالية :

١ـ احصاءات الأسعار ٢ـ احصاءات التجارة الخارجية
٣ـ احصاءات التجارية الداخلية ٤ـ احصاءات النقود والائتمان

٢٠٥ ـ احصاءات الأسعار :

تعتبر احصاءات الأسعار من أهم الاحصاءات التجارية التى تهتم الدول والهيئات بجمعها وتسجيلها وتتبعها لأنها الأساس الذى يقوم عليه التبادل ـ فالأسعار هى التى تحقق التوازن بين قوى العرض والطلب • فبمتابعة تغيراتها يمكن الاستدلال على التغيرات فى هذه القوى • والطريقة المتبعة فى قياس التغير فى الأسعار عموما هو تركيب أرقام قياسية تعكس التغير فى أسعار مجموعة من السلع التى تربطها ببعض صفة واحدة من حيث نوع الانتاج كتركيب رقم قياس بعكس التغير فى أسعار مجموعة من السلع الزراعية أو رقم قياسى لأسعار مجموعة من السلع الصناعية وهكذا • والغرض من تركيب هذه الأرقام القياسية النوعية هو متابعة التغيرات الخاصة فى أسعار هذه السلع بالذات لربطها بالتغيرات فى المعروض والمطلوب منها • اذ من الملاحظ أن الأرقام القياسية النوعية قد تتعرض لتغيرات مختلفة ومتباينة بحيث لو ادمجت مجموعات السلع الغير متجانسة مع بعضها البعض فى رقم واحد فقد تلغى التغيرات النوعية أثر بعضها البعض • كما يمكن أن تركيب الأرقام القياسية لأسعار بعض السلع بالنسبة للمستوى الذى يتم على أساسه تبادل هذه السلع ـ فمثلا يمكن تركيب رقم قياسى أسعار الواردات وذلك للتعرف على التغير فى أسعار السلع عند ورودها

كما يمكن تركيب رقم قياسى لأسعار الجملة وذلك بالنسبة للسلع على أساس أسعار تبادلها فى أسواق الجملة . كما يمكن تركيب رقم قياسى لأسعار السلع على أساس أسعار تبادلها على مستوى التجزئة والاختلاف بين معدل التغير فى هذه الأرقام المختلفة يعكس التغيرات فى الهوامش التجارية التى يحصل عليها المشتغلون فى قطاع التبادل فى مراحلة المتتالية والاحصاءات التى تعمل فى مصر عن الأسعار تتناول جمع تسجيل أسعار بعض السلع الهامة كالقطن وبعض المحاصيل الهامة كالقمح والذرة وأسعار بعض المواد الغذائية حتى يمكن تتبع أسعار هذه السلع بالذات واستخدام هذه البيانات فى أغراض البحث والتحليل . كما تقوم مصلحة بتركيب رقمين قياسيين احداهما لقياس التغير فى أسعار الجملة والآخر لقياس التغير فى أسعار التجزئة أو فى نفقة المعيشة .

١٠٢٠٥ـ الرقم القياسى لأسعار الجملة Whole-sale Price Index :

أ ـ الرقم القديم : تقوم المصلحة منذ سنة ١٩١٤ بتركيب رقم قياسى يمثل التغير فى أسعار بعض السلع الهامة التى تباع فى أسواق الجملة .

ويعاب على هذا الرقم أن عدد السلع الداخلة فى تركيبه محدود كما أن أغلبها سلع زراعية وغذائية وبالتالى فلا يعكس هذا الرقم التغيرات فى أسعار السلع الأخرى الصناعية أو المستوردة هذا بالاضافة الى معاملة السلع الداخلة فى تركيبة معاملة واحدة دون ترجيح لها حسب أهميتها الاقتصادية فى المجتمع .

ب ـ الرقم الجديد : وقد استشعرت المصلحة قصور الرقم الجديد فبدأت منذ سنة ١٩٣٥ بتركيب رقم جديد روعى فيه الآتى :

١ـ زيادة عدد السلع الداخلة فى تركيب الرقم الى ٨٧ سلعة .

٢ـ اتخذت متوسطات أسعار السلع سنة ١٩٣٥ كأساس تنسب اليه أسعار هذه السلع فى يناير سنة ١٩٣٦ ، ثم ركب الرقم على أساس السلعة المتحركة أى أسعار كل شهر الى الشهر السابق وبذلك اكتسب الرقم المرونة اللازمة بحيث يمكن ادخال سلع جديدة واستبعاد السلع التى لم يعد لها أهمية فى التبادل .

٣ـ استخدم فى تركيب الرقم طريقة الترجيح الغير مباشر وذلك بادخال عدد من المقاسيب يتناسب مع أهمية السلعة .

٤ـ ويستخدم فى ايجاد الرقم القياسى العام الأسعار طريقة الوسط الهندسى البسيط للمناسيب وقد عملت بعض تعديلات فى تركيب الرقم الجديد تتلخص/فترة الأساس باتخاذ متوسطات أسعار السلع فى الفترة (يونيو ـ اغسطس) سنة ١٩٣٩ وقسمت السلع الداخلة فى تركيب الرقم الى ١٥ مجموعة منها ستة مجموعات غذائية والباقى مجموعات سلع صناعية وتشمل كل مجموعة أسعار مختلفة للسلعة الواحدة فى مراحل تصنيعها أى خام نصف مصنوعة وتامة الصنع ـ ويعمل لكل مجموعة رقم خاص بها علاوة على الرقم العام ٠

وفيما يلى الأرقام القياسية لأسعار الجملة بالنسبة لمجموعات المواد الغذائية ومجموعات مواد الصناعة والرقم العام لأسعار الجملة فى الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ :

الشهر	الرقم القياسى لاسعار المواد الغذائية	الرقم القياسى لاسعار مواد الصناعة	الرقم القياسى العام لاسعار الجملة
ديسمبر ١٩٥٨	٣٩٢	٤٣٥	٤١٣
ديسمبر ١٩٥٩	٣٨٣	٤٥٧	٤١٨
ديسمبر ١٩٦٠	٣٨٨	٤٥١	٤١٨
مارس ١٩٦١	٣٩٣	٤٤٦	٤١٩
اغسطس ١٩٦١	٤١٣	٤٤٨	٤٣٠

ويلاحظ أن مستوى أسعار مواد الصناعة قد أرتفعت بمعدل أكبر من ارتفاع أسعار المواد الغذائية التى يخضع أغلبها للتسعير الجبرى ٠

٢٠٢٠٥ـ الرقم القياسى لنفقة المعيشة Cost-of-living Index:

يهدف هذا الرقم الى تلخيص التغيرات فى مستوى أسعار السلع التى يستهلكها الأفراد فى حياتهم اليومية والتى تباع عادة على مستوى التجزئة ـ ولتركيب هذا الرقم لابد وأن نتفق على تحديد مستوى المعيشة أو بمعنى آخر تحديد نوع وكمية السلع والخدمات التى يستهلكها الأفراد عادة ثم قياس التغير فى تكلفة هذا المستوى أو هذا القدر من السلع والخدمات ولكن مستوى المعيشة ـ كما هو معروف ـ يختلف من طبقة الى آخرى ومن فئة الى أخرى

باختلاف مستوى الدخل ونتيجة لاختلاف العادات والانماط الاستهلاكية . ومعنى هذا أننا نحتاج الى تركيب رقم قياسى بالنسبة لكل طبقة وفئة من طبقات وفئات المجتمع . ولكن عادة يركب الرقم القياسى لنفقة المعيشة على أساس مستوى المعيشة طبقة العمال ومحدودى الدخل باعتبارهم الطبقة التى تمثل الغالبية العظمى من الشعب ـ هذا بالاضافة الى كونهم الطبقة التى تعانى من الأعباء المعيشية والتى يهم الدولة والباحثون قياس التغير فى تكلفة هذه الأعباء بالنسبة لهم وتقوم مصلحة الاحصاء بتركيب رقم قياسى لنفقة المعيشة على الأسس التالية :

١ـ حدد مستوى المعيشة أو بمعنى آخر حددت نوع وكمية السلع الشائعة التى يستهلكها الأفراد على أساس بحث ميزانية الأسرة الذى عمل سنة ١٩٢٠ على عينة من أسر العمال والموظفين .

٢ـ اتخذت متوسط أسعار السلع المستهلكة فى الفترة من يناير سنة ١٩١٣ الى يوليو سنة ١٩١٤ كأساس .

٣ـ قسمت بنود الاستهلاك الى أقسام رئيسية هى الغذاء ـ السكن ـ الملبس ـ مكيفات ـ مواصلات ـ مصروفات نثرية ـ مصروفات مدرسية ـ مصروفات أخرى . ثم حسب لكل قسم رقم قياسى خاص يمثل التغير فى أسعار السلع الداخلة فى كل بند .

٤ـ يركب الرقم القياسى العام الذى يعكس التغير فى نفقة جميع بنود المعيشة بطريقة الوسط الهندسى المرجح لمناسيب الطعام والمسكن والملبس والى آخره من بنود الانفاق وتستخدم كترجيحات أو كأوزان النسب المئوية لانفاق الأسرة فى المتوسط على بنود المعيشة طبقا لنتائج بحث ميزانية الأسرة فى سنة ١٩٢٠ ، وقد عدلت هذه النسب أخيرا حتى تتفق مع ما طرأ من تغير فى نمط الاستهلاك والعادات الاستهلاكية فى السنين عندما كانت عليه فى سنة ١٩٢٠ ، وفيما يلى النسب الجديدة المستخدمة كترجيحات :

الغذاء	السكن	الملبس	مكيفات ومواصلات	مصروفات نثرية	مصروفات مدرسية ومصروفات أخرى	بالمجموع
٤٥ر٠	١٦ر٠	١٦ر٧	٨ر٨	١٣ر٥		١٠٠

ويعاب على هذا الرقم الآتى :

١ـ حددت السلع الداخلة فى تركيب الرقم على أساس بحث ميزانية الأسرة الذى عمل فى سنة ١٩٢٠ ، وهذه لاتمثل صورة حقيقية لنمط الاستهلاك الحالى ، ويمكن معالجة هذا المقصور باستخدام نتائج بحث ميزانية الأسرة الذى عمل حديثا فى سنة ١٩٥٩

٢ـ كذلك يعاب على الرقم أن بعض أسعار السلع الغذائية تمثل الاسعار الرسمية طبقا لجداول التسعير الرسمى وهذه قد تختلف عن الأسعار الفعلية .

وينشر الأرقام القياسية السابقة فى نشرة شهرية تصدرها مصلحة الاحصاء كما تنشر فى الاحصاء السنوى العام ودليل الجيب التى تصدرهما المصلحة سنويا .

٣٠٢٠٥ـ استخدامات الأرقام القياسية للاسعار فى أغراض التحليل :

تستخدم الأرقام القياسية للأسعار فى التعرف على مدى التغير فى القوة الشرائية لوحدة النقد ـ فارتفاع المستوى العام للأسعار معناه انخفاض القوة الشرائية . ولكننا نحتاج عند دراسة التغيرات فى القوة الشرائية أن تحدد المستوى الأفقى أو الرأسى الذى يتم على أساسه هذا القياس . فمن الملاحظ أن مستوى الأسعار للمجموعات المختلفة من السلع ـ وان كانت تخضع فى تقلباتها لعوامل مشتركة تؤثر فيها بدرجة واحدة وفى اتجاه واحد ـ الا أن هناك عوامل أخرى نوعية قد تؤثر فى مستويات الأسعار المختلفة بدرجات واتجاهات متباينة . وعليه فمن الصعب تركيب رقم قياسى يعكس التغير فى مستوى الأسعار بالنسبة لجميع السلع سواء على المستوى الأفقى أو على المستوى الرأسى . فمستوى أسعار السلع الزراعية ـ مثلا قد يتغير بدرجات واتجاهات مختلفة عن التغير فى مستوى أسعار السلع الصناعية ومعنى هذا أن التغير فى القوة الشرائية للجنيه بالنسبة لطالبى السلع الزراعية قد يختلف عنه بالنسبة لطالبى السلع الصناعية وبنفس المنطق يمكن القول أن التغير فى القوة الشرائية الداخلية للجنيه وقد تختلف عن التغير فى قوته الشرائية الخارجية . وذلك لأن مستوى أسعار الواردات قد تختلف فى تغيراتها وتقلباتها عن التغير فى مستوى أسعار السلع المحلية نتيجة لاتباع سياسة تثبت الأسعار أو نتيجة لتقلب الهوامش التجارية . كذلك نجد أن مستوى أسعار الجملة قد تتغير بشكل يختلف الى حد ما عن التغير فى مستوى أسعار

التجزئة ٠ ولهذا يجب عند قياس التغير فى القوة الشرائية أى تحدد القطاع والمستوى الذى يتم على أساسه القياسى المطلوب طبقا لأغراض البحث والتحليل ٠ فمثلا يمكن استخدام الرقم القياسى لأسعار الجملة لقياس التغير فى القوة الشرائية بالنسبة للمنتجين باعتبار أن هذا الرقم يقيس التغير فى أسعار السلع والمواد الأولية التى تباع فى أسواق الجملى وهى السلع التى يطلبها أصحاب المصانع والتجار لأغراض الانتاج أو التبادل ٠ بينما نجد الرقم القياسى لنفقة المعيشة يعكس التغير فى القوة الشرائية بالنسبة للمستهلكين باعتبار أن الرقم يقيس التغير فى أسعار السلع التى تباع بالتجزئة والتى يستهلكها الأفراد ٠ وعلى ضوء الاعتبارات السابقة يمكن استخدام الأرقام القياسية فى تخليص السلاسل الزمنية ـ التى تمثل التغير فى قيم بعض الظواهر الاقتصادية ـ من تأثير التغير فى القوة الشرائية أو بمعنى آخر تخليصها من آثار التغير فى المستوى العام للاسعار ٠ فمثلا اذا كان هناك سلسلة زمنية تمثل قيمة الدخل القومى فى عدة سنوات ، فيمكن ايجاد سلسلة زمنية تعكس التغير فى الدخل الحقيقى أى بعد استبعاد تأثير تغير مستوى الأسعار وذلك بقسمة الدخل النقدى فى كل سنة على الرقم القياسى لنفقة المعيشة فى هذه السنة ٠

وبنفس المنطق يمكن استخدام الأرقام القياسية للأسعار فى تتبع التطور والتغير فى مستوى المعيشة أو بمعنى آخر قياس فى التغير فى مقدار السلع والخدمات التى يمكن لأفراد قطاع معين أو طبقة معينة أو أفراد المجتمع عموما الحصول عليها ٠ وهذا المقدار يتوقف على مدى التغير فى الأجور النقدية من ناحية والتغير فى القوة الشرائية للنقد أو التغير فى نفقة المعيشة من ناحية أخرى ومحصلة التغير فى هاتين الظاهرتين تعكس التغير فى مستوى المعيشة أو الدخل الحقيقى ٠

وعليه يكون التغير النسبى فى مستوى المعيشة أو بمعنى آخر التغير فى الأجور الحقيقية كالآتى :

$$\text{الرقم القياسى للأجور الحقيقية ٦٠/١٩٥٥} = \frac{\text{الرقم القياسى للأجور النقدية ٦٠/١٩٥٥}}{\text{الرقم القياسى لنفقة المعيشة ٦٠/١٩٥٥}} \times ١٠٠$$

٣٠٥ـ احصاءات التجارة الخارجية :

تهدف هذه الاحصاءات الى تصوير حركة التجارة الخارجية وطبيعة التدفقات السلعية بين المجتمع والقطاع الخارجى ٠

الأسس التى تقوم عليها احصاءات التجارة الخارجية :

تهدف هذه الاحصاءات الى جمع بيانات عن الواردات والصادرات من السلع المنظورة وتقوم الهيئات الجمركية بحكم وظائفها - بجمع البيانات المتعلقة بالواردات والصادرات وأهم هذه البيانات هى :

أ - نوع السلعة المستوردة أو المصدرة وكميتها بالوزن أو بالعدد أو بالاثنين معا .

ب - قيمة السلع المستوردة أو المصدرة - وتحسب فيه الواردات على أساس سعرها تسليم ميناء الوصول أى C.I.F. (سيف) أى قيمة البضاعة بما فيها نفقات الشحن والتأمين أما السلع المصدرة فتحسب قيمتها على ظهر المركب فى ميناء الشحن (فوب) F.O.B.

حـ - البلد المصدر اليه البضاعة أو البلد الواردة منها حتى يمكن الاستدلال على التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية والتعرف على الميزان التجارى مع كل دولة .

وتنشر احصاءات التجارة الخارجية فى عدة نشرات تصدرها مصلحة الاحصاء هى :

الملخص الشهرى للتجارة الخارجية - والنشرة السنوية للتجارة الخارجية - والنشرة الاحصائية السنوية لتجارة مصر الخارجية طبقا لتقسيمات هيئة الأمم المتحدة .

٤٠٥ - احصاءات التجارة الداخلية :

تهدف هذه الاحصاءات الى تصوير هيكل التجارة المحلية وحركتها والطريقة التى تنتقل بها السلع من المنتج الى المستهلك ، وذلك بجمع البيانات عن كمية وقيمة المبيعات والمخزون من كل سلعة أو مجموعة من السلع المتشابهة وعدد المؤسسات والمشتغلين بها وذلك بالنسبة لكل فرع من فروع التجارة ودورة رأس المال فيها لأهمية هذه البيانات فى التعرف على امكانيات أجهزة التبادل فى القيام بوظائفها وتتبع التغير فى درجة نشاطها من وقت لآخر ومن منطقة الى أخرى وبالرغم من أهمية هذه البيانات لأغراض التخطيط القومى والاقليمى فان بياناتها لم تتوفر فى مصر حتى الآن للصعوبات النظرية والميدانية التى تصادف الباحثين عند جمع هذه البيانات نظرا لكثرة عدد المتاجر وتشتتها الجغرافى وتردد أصحاب المتاجر فى اعطاء البيانات الصحيحة . وتقتصر الاحصاءات المتوفرة عن التجارة الداخلية فى مصر على البيانات التى حصلت عليها الدولة من التعدادات التجارية التى عملت مع تعدادات السكان فى ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ثم البحث الذى عمل سنة ١٩٥٧ لحصر المنشآت التجارية .

وتشمل هذه البيانات عن عدد المؤسسات التجارية وموقعها الجغرافى وكيانها القانونى ونوع السلع الرئيسية التى تتاجر فيها وعدد المشتغلين فى المؤسسة ولكنها لاتشمل بيانات من المبيعات أو رأس المال أو المخزون مع أهمية هذه البيانات . وتبوب البيانات السابقة فى جداول تمثل التوزيع الجغرافى للمؤسسات وتوزيعها حسب طبيعة التجارة (جملة أو تجزئة) ونوع النشاط أو نوع السلع الرئيسية التى تتاجر فيها وتوزع أيضا حسب حجم المؤسسة معبرا عنه بعدد المشتغلين .

وبالاضافة الى المصدر السابق تتوفر بعض البيانات من التجارة الداخلية فى احصاءات السجل التجارى اذ أن القانون يلزم كل من يزاول نشاطا تجاريا بضرورة تسجيل هذا النشاط لدى الجهات المختصة باعطاء بيانات عن نوع النشاط التجارى الذى يزاوله والسلع التى يتاجر فيها والكيان القانونى للمؤسسات وعدد المشتغلين وبالرغم من أن القانون يلزم التجار باخطار السجل بأى تعديل فى هذه البيانات الا أنه من الملاحظ أن هناك نوع من الاهمال فى الابلاغ عن هذه التعديلات مما يقلل من دقة تصوير بيانات السجل التجارى للواقع . وقد استشعرت الدولة بقصور البيانات الاحصائية المتعلقة بالتجارة الداخلية . ولذلك قررت اللجنة المركزية للاحصاء بعمل تعدادا للتوزيع تجمع فيه بيانات أكثر اتساعا وشمولا عن حركة التجارة وهيكلها .

٥٠٥ـ بعض البيانات الاحصائية الأخرى المتوفرة فى الجمهورية العربية المتحدة :

اقتصرنا فى عرضنا السابق للمصادر الاحصائية لأهم البيانات المتاحة ولا سيما تلك التى تمثل نتائج بحوث دورية تقوم بعملها الأجهزة الاحصائية المتخصصة فى الدولة . ولكن بالاضافة الى هذه الاحصاءات تقوم الجهات الحكومية والهيئات المختلفة كل فى اختصاصها بجمع بيانات عن نواحى النشاط التى تزاوله أو تشرف عليه بحكم اختصاصاتها الحكومية هذه الجهات أو الهيئات . فهناك احصاءات من التعليم تقوم باعدادها الأجهزة الاحصائية بوزارة التربية وهى تشمل بيانات عن عدد التلاميذ وعدد المدارس وهيئة التدريس وتوزيعهم على المناطق المختلفة وعلى المراحل التعليمية المختلفة .

كذلك تقوم الهيئات المختصة باعداد احصاءات عن القضاء تشمل بيانات عن عدد المحاكم وعدد القضايا وتقسيمها النوعى والجغرافى .

كما تقوم الأجهزة الاحصائية فى القطاع المصرفى بعمل احصاءات عن النقود والائتمان وحركة النشاط وحركة النشاط فى البنوك وحركة الودائع ومعدلات السيولة الى آخره من الاحصاءات المصرفية وتتولى مصلحة الاحصاء بتجميع هذه الاحصاءات وغيرها من الاحصاءات - التى لايتسع المجال لسردها - وتنشرها فى الاحصاء السنوى العام ودليل الجيب . كما تقوم اللجنة المركزية للاحصاء بنشر هذه الاحصاءات فى نشرة جديدة تحت عنوان " مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية " تحوى جداول احصائية عامة السكان والعمالة والزراعة والصناعة والتجارة والأسعار والمرافق والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتعاونية . وقد روعى فى اعداد معظم هذه الجداول الاحصائية أن تبوب البيانات حسب المناطق المختلفة لخدمة أغراض التخطيط الاقليمى .

يتضح لنا مما سبق أن الاحصاءات المتاحة فى الجمهورية العربية تصور جوانب متعددة من جوانب المجتمع . كما تغطى الأنشطة الرئيسية فيه ولكن هذا لايعنى اكتمال الصورة المطلوبة فلا زالت هناك ثغرات تحتاج الأجهزة الاحصائية الى ملئها كما أن هناك مواطن تصور لابد من تلافيها ويزيد من مسئولية هذه الأجهزة أن احتياجتنا الاحصائية ليست ثابتة محددة بل متجددة متطورة بتطور المجتمع الذى نعيش فيه وبتطور وظيفة الدولة ومدى تدخلها فى توجيه النشاط فى المجتمع فزيادة الأخذ بأسلوب التوجيه والتخطيط معناه مزيد من البيانات الاحصائية المطلوبة باعتبارها الدعائم التى يرتكز عليها أى تخطيط .

م . سعيد

المراجـــــــــع

الدكتور عبد المنعم الشافعى	"مبادئ الاحصاء" الجزء الثانى سنة ١٩٦٠ مكتبة النهضة المصرية
الدكتور حسين حسين	" مذكرات عن الاحصاء فى خدمة التخطيط" ١٩٦٢ دار النهضة العربية
الدكتور حسن حسين	" احصاءات الانتاج " ١٩٦٠ من سلسلة رسائل التخطيط
الدكتور صليب روفائيل	" اختصاصات وحدات لجنة التخطيط والتوزيع الادارى والموضوعى لمصادر البيانات الاحصائية المتوافرة لدى الوحدات " مذكرة رقم ٥٥ لجنة التخطيط القومى ١٩٥٨
الدكتور سليمان نور الدين	" مذكرات فى المصادر الاحصائية واستخداماتها على المستوى القومى والفردى " ١٩٦١ دار النهضة العربية
الدكتور سليمان نور الدين	" مبادئ التحليل الاحصائى " ١٩٦١ معهد التخطيط القومى مذكرة رقم ٨٨
اللجنة المركزية للاحصاء	التقارير السنوية ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠
اللجنة المركزية للاحصاء	مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية ١٩٥٩، ١٩٦٠
Dr. M. M; El-Imam	" Some Remarks on The Labour Force In The Egyptian Region " I.N.P. Current notes & Doccuments No. 68 1961
Dr. A. M. Farrag	" A Review Of UAR Activities In Related Fields To Manpower Planning " L.N.P. 1962.

مطبعة معهد التخطيط القومى
القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك